بل اجرى على اطلاقه يلزم العموم في نفيه مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى
لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهو امح لانه على تقدير ان يعلم الله فيهم خيرا
لا يحصل منهم التولي بل الانقياد واجيب بانهما مهملتان وكبرى الشكل
الاول يجب ان يكون كلية ولو سلم فانما ينتجان لو كانتا كليتين وهو
ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير
فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظة لو لم يستعمل
في فصيح الكلام في القياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس
الاستثنائي المستثنى منه نقيض التالي لانها لامتناع الشيء لامتناع
غيره ولو المريح بالاستثناء نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد
في كلام الحكيم تعالى وتقدس انه قياس اهملت فيه شرائط الانتاج
واي فايدة يكون في ذلك وهل تركب القياس الا لحصول النتيجة
بل الحق ان قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم وارد على قاعدة
اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم
ثم ابتدا قوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما آخر على طريقة لو لم يخف
الله لم يعصه يعني التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على
تقدير عدم الاسماع فهو دايم الوجود كذا ذكروا واقول يجوز ان
يكون التولي منفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل
لو لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى
تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي والاعراض
عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له فان قيل انتفاء التولي
خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا نم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء
الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا من اهله بان سمعوا
شيئا ثم انقادوا له ولم يعرضوا وهذا كما يقال لا خير في فلان لو

لا سمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة
قياس اقتراني ينتج انه ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا ع

لو كان به قوةً لقتل المسلمين لان عدم قتل المسلمين بناء على عدم
القوة والقدرة ليس خيرا فيه واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه
رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا
الرسول ملكاً لكان في صورة الرجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل
ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اي لو جعلنا الرسول
المرسل اليهم ملكاً لجعلنا ذلك في صورة رجلٍ واذا كان لو للشرط
في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها ليوافق الغرض
اذ الثبوت ينافي التعليق والحصول الغرضي والاستقبال ينافي
المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب
المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال إنْ وهو مع قلته ثابت نحو
اطلبوا العلم ولو بالصين واني اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط وقال
ابو العلاء ولو وضعتَ في دجلة الهام لم تُشفق من الجنح الا والقلوب
خوالي يصيف تأسفه على مفارقة بغداد وشوق ركائبه الى ماء
دجلة والمعنى انه وضعت لكنه جاء بلو قصدا الى ان وضع ركائبها
الهام في ماء دجلة كانه امر قد حصل منه اليأس وانقطع الرجاء
وصار في حكم المقطوع بالانتفاء فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم
في كثير من الامر لعنتم اي لو وقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل
فيما مضى وقتا فوقتا لانه كان في ارادتهم استمرار عمل النبي عليه السلام على ما
يستصوبون وانه كلما عنّ لهم رأيٌ في امر كان معمولا عليه بدليل
قوله في كثير من الامر كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن مستهزئون
حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث
الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هي السخرية
والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت
ارباب المنافقين

اي لو كان المناخة بالسقط اناخ
اي تلعب الابل خوالي من اوطانها
اي من شرب الماء الدجلة ابل

نكايات الله في امتحانين وبلاياه النازلة بهم يتجدد وقتا فوقتا وتحدث
حالا فحالا فان قيل ان اراد بالفعل في قوله لقصد استمرار الفعل الاطاعة
مثلا ليكون المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره على اطاعتكم
فهذا مخالف لما ذكره في المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم باستمرار
وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع
عن الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام ان المضارع يفيد الاستمرار
فدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع قلنا الظاهر
هو الاول والثاني ايضا وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار
الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي والداخل عليه لو استمرار
الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام
والتاكيد فاذا دخلت عليها حرف النفي يكون لتاكيد النفي ودوامه
لا لنفي التاكيد والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد
لقولهم انا امنا على ابلغ وجه واوكده وان قولنا ما زيدا ضربت وما بزيد
مررت لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص مع انه بدون حرف النفي
يفيد الاختصاص ولهذا نظائر في كلامهم ودخول لو على المضارع في نحو
ولو ترى الخطاب لمحمد عليه السلام او لكل من يتاتى منه الرؤية اذ وقفوا
على النار اروها حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها
فيعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته
وجواب لو محذوف اي لرايت امرا فظيعا وكذا في قوله تعالى ولو ترى
اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند
ربهم لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام
عمن لا خلاف في اخباره وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض
فالمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع فهذه

فهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها انما يكون في القيمة لكنها جعلت
بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع فاستعمل لو واذ وهما مختصان بالماضي
وح كان المناسب ان يقال ولو رايت لكنه عدل الى لفظ المضارع
لانه كلام من لا خلاف في اخباره والمضارع عنده بمنزلة
الماضي وهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التاويل كانه قيل
قد انقضى هذا الامر لكنك ما رايته ولو رايته لرايت امرا عجيبا
هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبي عليه السلام
ولو للتمني فلا استشهاد لان لو للتمني تدخل على المضارع ايضا
لا دخوله على الماضي
كما في ربما يود الذين كفروا فانه التزم ابن السراج وابو علي في الايضاح
ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها
للتقليل في الماضي وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوع
الحال والاستقبال بعدها فقوله ربما يود من تنزيل المضارع منزلة
الماضي في اصح قولي البصريين واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان اي
ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال كان بعد ربما واما جعل ما نكرة
موصوفة بيود والفعل المتعلق به رب محذوف فاي رب شيء
يود الذين كفروا الحق او ثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف
جواب اما
ونشر النظم ورب ههنا للتقليل النسبة بمعنى انه يدهشهم اهوال
يتحيرون
القيمة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز
الكفار
ان يكون مستعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت
رب
من التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد اذا دخلت على المضارع
من التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة قوله
لو كانوا مسلمين على ان لو للتمني حكاية لودادتهم جيء بها
على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن

ينبغي ان يقال لاقولن

اي لفظ الغيبة
وهو لو كانوا

لكان ايضا سديدا حسنا واما من زعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم منه
معنى التمني حرف مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين
او لاستحضار الصورة عطف على قوله لتنزيله يعني صورة رؤية
الكافرين موقوفين على النار قائلين باليتنا نرد ولا نكذب بآيات
ربنا وكذا صورة روية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين
ناكسوا رؤسهم متقاولين بتلك المقالات كما قال الله تعالى فتثير
سحابا بلفظ [illegible] المضارع بعد قوله الله الذي ارسل الرياح استحضارا
لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة اي الغالبة اعني صورة
اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة
والانقلابات المتفاوتة وذلك لان المضارع انما يدل على الحال
والحاضر الذي من شانه ان يشاهد كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك
ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته
لغرابة او فظاعة او نحو ذلك وهو في الكلام كثير وقد يكون دخولها
على المضارع للدلالة على ان الفعل من الفظاعة بحيث يحترز ان
يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول اضاءتني
حوادث لو تبق الى الآن لما بقي مني اثر ولم يتعرض للعدول عن عدم
الثبوت الى حصول الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا
لمثوبة من عند الله خير دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها لانه
ظاهر واما الجملة الاولى فلا يقع الا فعلية البتة واما تنكيره اي تنكير
المسند فلارادة عدم الحصر والعهد المفهوميين من تعريفه كقولك
زيد كاتب وعمرو شاعر ويدخل فيه ما اذا قصد حكاية المنكر
كما اذا قال لك قايل عندي رجل فتقول تصديقا له الذي عندك رجل وان
كنت تعلم انه زيد او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدا محذوف

محذوف او خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئاً قال صاحب المفتاح
او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فانه يجب تنكير
المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلاً
او لا يمتنع ليس في كلام العرب ونحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا
وقوله يكون مزاجها عسل وماء من باب القلب على ما مرّ وهذا على
اطلاقه ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدا نكرة اسم استفهام والخبر
معرفة نحو من ابوك وكم درهماً مالك وكذا في ماذا صنعت على ان يكون
المعنى اي شيء الذي صنعت وقد صرّحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام
مبتدا والمعرف بعده خبر له واستدل بعضهم على ان يكون المبتدا نكرة
والخبر معرفة يمتنع عقلاً بوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه ان يكون
معلوماً لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل في المسند التنكير
لعدم الفايدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة اصلين مستبعد
عند العقل الثاني ان العلم بحكم من احكام شيء يستلزم جواز حكم
العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم
بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لم يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية
الفساد اما الاول فلان وجوب كونه معلوماً لا يستلزم كونه اسماً
اذ النكرة المخصصة معلومة من وجه والحكم على الشيء انما يستدعي
العلم به بوجه ما ولان قوله فايدة في الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجيء
في تعريف المسند ولان ما ذكره على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد
كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني فلانه لا يدل الا على
ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوماً وهذا لا يستلزم كونه معرفة
كما مرّ على ان قوله جواز الحكم على الشيء يستلزم العلم به ممنوع بل انما
يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوماً واما تخصيصه

عدم سعون المسند اليه نكرة والمسند معرفة في كلام العرب

بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة
اتم لما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفائدة وجعل معمولات
المسند كالحال ونحوه من المقيدات والاضافة والوصف من
المخصصات مجرد اصطلاح وقيل ان التخصيص عندهم عبارة
عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على المفهوم والحال تقيده
والوصف يجيء للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم لانه ان اراد
الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة في الاثبات
ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان اراد
الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على
التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون
على حالة الركوب وغيره وكذا طاب زيد يحتمل ان يكون من جهة
النفس وغيرها ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص الا يرى
الاصح قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف واما تركه اي ترك
تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في ترك تقييد
المسند لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع
حكما على امر معلوم له اي للسامع باحد طرق التعريف هذا اشارة
الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس
في كلام العرب كون المبتداء نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية بامر
مثله اي الحكم على امر معلوم بامر آخر مثل ذلك الامر المحكوم عليه
في كونه للسامع باحد طرق التعريف سواء يتحد الطريقان نحو
الراكب هو المنطلق او يختلفان نحو زيد هو المنطلق فقوله
بامر آخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم
ليكون الكلام مفيدا فنحو انا ابو النجم وشعري شعري متأول

متاول بحذف المضاف باعتبار حالين اى شهرى الآن شهرى
فيما كان اى المعروف المشهور بالصفات الكاملة وليس هذا التاويل
بلازم فى كل ما اتحد فيه لفظا المبتداء والخبر على ما توهمه بعضهم اذ لا حاجة
اليه فى نحو قولنا زيد شجاع فمن سمعته يقاوم الاسد فهو هو
فاحد الضميرين لمن سمعته والآخر لزيد وهذا مفيد من غير تاويل
او لازم حكم كذلك عطف على حكما اى او لافادة السامع لازم حكم
على امر معلوم باحد طرق التعريف بامر آخر مثله وفى هذا اشارة
الى ان يكون المبتداء والخبر معلومين لا ينافى كون الكلام مفيدا
للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام
هو انتساب الخبر الى المبتداء او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس
المبتداء والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الآخر والحاصل
ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين
فى الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان فى الوجود الخارجى
بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق
حال كون المنطلق فى المثال الاخير باعتبار تعريف العهد او الجنس
وفى هذا التمهيد لما يجيئ من بحث القصر ومما ورد على تعريف العهد
قول ابى نواس فان تكونوا ابراء من جنايته فان من نصر الجانى
هو الجانى اى هو هو يعنى ان الناصر للجانى والجانى سيان على
هذا ذلك وذاك هذا لا فرق بينهما فى جواز اضافة الجناية الى
كل منهما بحسب اضافتها الى الاخر ويجوز ان يكون المعنى فهو الكامل
فى الجناية المشهور بها على كل جان ولم يرد ان نصر الجانى نفس جناية
حتى يتجه له التكلف والمذكور فى بعض الكتب ان تعريف المسند
ان كان بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند

وان كان بالاضافة فلا يجب الا معلومية المسند اليه وبهذا يشعر لفظ
الايضاح لكن قوله بامر معلوم على آخر مثله يأبى ذلك ويدل على انه
يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده
ماذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك
لاتقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار
تلك النسبة لا لغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة
نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة [اي الاضافة باعتبار العهد]
لكنه قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام
وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر
الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة
ان كان المسند اليه فلا بد من ان يكون معلوما مثلا لاتقول اخوك زيد
لمن لايعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لايعرفه المخاطب
وعكسهما اي عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط
في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف عرف
السامع اتصافه باحديهما دون الاخرى حتى تجوز ان يكونا وصفين
بشيئين متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف
الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالاخر يجب
ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتداء وايهما كان بحيث يجهل
اتصاف الذات به وهو كالطالب ان تحكم بثبوته للذات او بنفيه
عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع
زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان يعرف
ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرف على التعيين
واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك

احوك وهذا يتضح في قولنا رايت اسودًا غابها الرماح ولا يصح زماحها
الغاب ولهذا قيل في بيت السقط تخوض بحرًا نفعه ماؤه نفعه إن
الصواب ماؤه نقعه لان السامع يعرف انه ماء وانما يطلب تعينه
وكذا اذا عرف زيدًا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف
اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك
قلت زيد المنطلق وان اردت ان ذلك المنطلق زيد بناءً على انه
يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح
زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى
اولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب
ثم استخبرت من هو فتقول زيد التايب محل نظر وقس على ما ذكرنا
ساير طرق التعريف والثاني اي باعتبار تعريف الجنس قد يفيد
قصر الجنس على شيء تحقيقا اي قصرًا محققا مطابقًا للواقع نحو زيد
الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة اي قصرا غير محقق مبالغا
لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل
في الشجاعة فتبرز الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه
لا يتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال
وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتداء نحو الامير زيد والشجاع عمرو
ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد
والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام اذا حملت لكونها في المقام
الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما يقال له لام الجنس فامره ظاهر
لانه منزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو على طريقة انت
الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة فقد يفيد ان زيدًا
وجنس الامير وعمرًا وجنس الشجاعة متحدان في الخارج ضرورة

جواب عن سوال مقدر تقريره اذا حملت على الاستغراق
لا يكون مما نحن فيه لان ما نحن فيه ان يكون اللام للجنس
اجيب بقوله وكثيرا ما يقال لام الاستغراق للام الجنس
كما في هذا المقال

ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع حمل احد المتحدين
في الوجود الخارجي على الآخر وح يجب ان لا يصدق جنس الامير
والشجاع على الاحد بصدق زيد وعمرو وهذا سخف القصر فان
قلت هذا جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم فانهما متحدان
في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد وفساده
قلت المحمول هنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا يلزم من
اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية به بخلاف
المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على
غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر فالحاصل
ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر
سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او بغيره نحو الكرم التقوى اي لا غيرها
والامير الشجاع اي لا الجبان والامير هذا او زيد او غلام زيد او كان
غير معرف اصلا نحو التوكل على الله والتفويض الى امر الله والكرم في العرب
والامام من القريش لان الجنس ح يتحد مع احد ما يصدق عليه
الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه في الجملة
بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه
في العرب ولا يلزم ان يكون في العرب مقصورا على الاتصاف
بالكرم وعلى هذا القياس فليتامل فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف
الجنس في الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله على ما مر وان جعل
خبرا فهو مقصور على المبتدأ نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول
الذي قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الجنس
المقصور قد يكون مطلقا كما في الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا
باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك كقولنا

كقولنا في القمر تحقيقا او مبالغة هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو
الوفي حين لا تفي احوالا حي وهو الواهب الف قنطار وقال الاعشى هو
الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا قصر عليه هبة
المائة من الابل حال كونه مخاضا او عشارا لا هبة المائة مطلقا باي
حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت الابل او غيرها وليس هذا مثل
قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد هنا الجنس مخصوص من الهبة
فهو بمنزلة النوع لا الهبة مخصوصة هي بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ
في دلائل الاعجاز وهو ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل في
المحبوبية حتى انه لا محبة في الدنيا الا انت به حبيب كما في انت الشجاع
ولا ان احوالهم تحب احدا مثل محبتي لك حتى ان سائر المحبات في
جنبها غير محبة كما في قولنا انت المظلوم على معنى لم يصب احدا ظلم
مثل الظلم الذي اصابك حتى كان كل ظلم في جنبه عدل بل معناه ان
ان المحبة منى بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبة
منى هو مثل زيد المنطلق اي الذي كان منه الانطلاق المعهود الا ان
ههنا نوعا من الجنسية لان المعنى ان المحبة منى بجملتها مقصورة
عليك ولم تتعدا الى محبة واحدة من محباتك ولا يتصور هذا
في زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك
اي الذي من شانه ان يسعى في حاجتك عرض فيه معنى الجنسية ح
مثله في انت الحبيب وقوله قد يفيد بلفظ قوا اشارة الى انه قد لا يفيد
الحصر كما في قول الخنساء في مرثية اخيها صخر اذا قبح البكاء على قتيل
رايت بكاءك الحسن الجميلا فانها لم ترد قصر الحسن على بكائه لا يتجاوز
الى شيء آخر والا لم يحسن جعله جوابا لقوله اذا قبح البكاء على قتيل
اذ لا معنى للقصر في قولنا اذا قبح البكاء على قتيل لم يحسن الا بكاءك على ما تلخ

قال الامام الرازي لا يجوز ان يكون فيه الحسن الجميل في بكائه وجوابه ان الغرض ان يبين ان البكاء على القتيل قبيح والبكاء عليك غير قبيح فهو من باب

ان السامان

على من له دربة باساليب الكلام لظهور ان الغرض ان تثبت له بكائه الحسن
وتخرج عن جنس بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر محمود الا عنك
والجزع مذموم الا عليك وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر
مبالغة او ان يكون لقصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه الى
بكاء غيره لا انه لا يتجاوز الى شيء آخر ومعنى التعريف ههنا ان اتصاف
المبتداء بالخبر امر ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان وان
سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان
يثبت له العبودية ثم يجعله ظاهر الامر فيها معروفا بها كذا في دلائل
الاعجاز فان قيل اللام في لا يكون للجنس فلا ينافي القول بكون اعتبار
تعريف الجنس معتبرا للقصر دائما قلنا قد سبق ان اللام التي ليست
للعهد انما هي للجنس وباقي المعاني من شعبه وفروعه وكذا المعنى الاول
اشرنا اليه في بحث ضمير الفصل وانما خص حكم القصر بالثاني اعني تعريف
الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما يعقل فيه العموم والشمول في الجملة
والمعهود في نحو زيد المنطلق ينبئ تساوي المبتداء والخبر فلا يصدق
احدهما بدون الاخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك
وكذا نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع
الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وقيل
الاسم متعين للابتداء تقدم او تاخر لدلالته على الذات والصفة
متعينة للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالتها على امر نسبي لانه ليس
المبتداء مبتداء لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه ومثاله
المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا
ومثابه المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب
فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتداء والمنطلق

ای بمعنی المنطلق زید

والمنطلق خبرًا ورُدّ هذا القول بان المعنى الشخص الذي له الصفة
صاحب الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندًا اليها
والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندًا وقد سبق الى الوهم ان تأويل
زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر
ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان
الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص
بعينه وانما هو المجهول عنده وهو اتصافه بكونه صاحب اسم
و سوق هذا الكلام انما هو لافادة المعنى واما عند المنطقيين فهذا
التاويل واجب قطعًا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلا بد
من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص واما كونه مسند
جملة فقد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتداء لا يصح ان
يكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولانه يجب
ان يكون ثابتًا للمبتداء والانشاء ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا
وجوابه ان خبر المبتداء هو الذي اسند الى المبتداء لا ما يحتمل الصدق
والكذب والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتداء
انما يكون في الخبر والقضية لا مطلق خبر المبتداء لان الاسناد عندهم
اعم من الانشائي والاخباري الا يرى ان الظرف في نحو اين
زيد وانى لك هذا ومتى القتال وما اشبه ذلك خبر مع انه لا يحتمل
الصدق والكذب وليس بثابت للمبتداء وكذا قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم
وقولكم اما زيد فاضربه وزيد كانه الاسد ونحو نعم الرجل زيد على احد
التاويلين ولا يخفى ان تقدير القول في جميع ذلك تعسف فللتقوي
او لكونه سببيا كما مر من افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي
الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون بحال ما هو سبب الموصوف

وهو انشاء لكونه دعاء
وهو ان يكون نعم الرجل مبتداء وزيد خبره
لان الاصل عدم الحذف والتقدير

نحو زيد ابوه منطلق هو بمنزلة زيد كريم اباؤه

الا انه لا يكون الا جملة وقولهم هذا سبب من ذاك اى متعلق به
مرتبط لان السبب فى الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى شىء فهو سبب
التقوى على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ
يستدعى ان يسند اليه شىء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند
الى ذلك المبتدأ صرفه المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن
الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره
المعتد به بان لا يكون مشابها للخالى عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير
الى المبتدأ ثانيا فيكتسى الحكم قوة فعلى هذا اختص التقوى بما يكون
مسندا الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغى ان يجعل
سببا كما سبقت اليه الاشارة واما ما ذكره الشيخ فى دلائل الاعجاز
وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوى
اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلبه بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به
فان قلت قام دخل فى قلبه دخول المأنوس وهذا اشد
للثبوت وامنع عن الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام
بالشىء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان
ذلك يجرى مجرى تاكيد الاعلام فى التقوى والاحكام فيدخل فيه
نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما اشبه ذلك فان قلت
هب انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان
لشهرة امره ولكونه واحدا متعينا لكن كان ينبغى ان يتعرض
لصورة التخصيص مثل انا سعيت فى حاجتك ورجل جاءنى
وما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند ههنا جملة
قطعا قلت هو داخل فى التقوى ضرورة تكرر الاسناد فكانه

فكانه قال للتقوى سواء كان على سبيل التخصيص اولا فلفظ التقوى
يشمل التخصيص من حيث انه تقوى وفي عبارة المفتاح اشعار
بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم والتاخير
لا يفيد الا التقوى واعتباره ربما يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد
الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث انما ان ليس التخصيص الا تاكيدا
ان لا يفيد التخصيص التقوى
على تاكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح للمفتاح من
ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوى لانه لا بد للتخصيص
دليل العلامة
من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد
في دلائل
والبيان ثم العجب انه صرح بان المسند لا يكون جملة الا للتقوى او لكونه
سببا مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد
التخصيص جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار
الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل
في التعليق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل بمشابهته فالاولى
عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعليقها بالفعل
قطعا في نحو الذي في الدار اخوك فعند التردد عليه اولى وقيل
المقدر اسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لاصالة
المفرد في الاعراب على ان الاتصاف هو ان المفهوم من قولنا
زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر ثم عبارة
النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والمص قد غير
للجملة قصدا الى ان الضمير قد انتقل الى الظرف ولم يحذف مع
الفعل فح يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا لوجب ان هذا الذي ذكرنا
ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بجملة انه
يجعل في التقدير جملة لا مفردا وفي لا معنى لعبارة المص اصلا مع

ان فيها فائدة اخرى لان ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة
الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفيه واضح لان
الظرف في ذلك المذهب مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول
اذ الظرف مقدر بالفعل واما تاخيره فلان ذكر المسند اليه اهم
في تقديم المسند اليه واما تقديمه اي المسند فلتخصيصه بالمسند اليه
اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا
قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود كقوله لا فيها
غول اي بخلاف خمور الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف
اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزئه المجرور اعني
الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد عدم الغول مقصور
على الاتصاف بفي خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه
الى الاتصاف بفي خمور الدنيا والحصول فيها وان اعتبرت
النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم
الحصول والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول
في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي
وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على
الاتصاف بلكم لا يتصف بلي وديني مقصور على الاتصاف
بلي لا يتصف بلكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون
العكس كما توهم البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح
في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور
على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى وليس
القصر حقيقيا حتى يلزم من كون ديني مقصورا على الاتصاف
بلي ان لا يتجاوزه الى غيري اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها

ولا فيها غول وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من
ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز غيركم ودينى
لا يتجاوز الى غيرى بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا دينى والمختص
بى دينى لا دينكم كما ان معنى قايم زيد ان المختص به القيام دون القعود
لا ان غيره لا يكون قايما فلينظر الى ما في هذا الكلام من الخبط والخروج
عن القانون ولهذا اى ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم
الظرف الذى هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه
ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في ساير كتب الله تعالى بحسب
دلالة الخطاب بناء على ان اختصاص عدم الريب بالقران وانما قال
في ساير كتب الله تعالى دون ساير الكتب وساير الكلمات لان القصر
ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقى والمعتبر
في مقابلة القران هو باقى كتب الله تعالى كما ان المعتبر في مقابلة خمور
الجنة خمور الدنيا لا ساير المشروبات وغيرها والتنبيه عطف
على تخصيصه اى تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اى
المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما
قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتامل في المعنى
والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتداء كقوله اى قول حسان
في مدح النبى عليه السلام له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل
من الدهر وبعده له راحة لو ان معشار جودها على البر كان البر اندى
من البحر فانه لو اخر الظرف اعنى له عن المبتداء اعنى همم لتوهم انه
نعت له لا خبر ثم هذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتداء نكرة
غير متخصصة نحو في الدار رجل ليصير المبتداء بتقديم الحكم عليه
كانه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم

الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح نحو قايم
رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قايم مبتداء ورجل بدل منه
بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا ولانهم اتسعوا في الظرف
ما لم يتسعوا في غيرها واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب
التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده واورد على نحو في الدار
رجل ان التخصيص اذا كان بسبب تقديم الحكم يكون الحكم على
غير مخصص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول
الحكم وقد قالوا ان لا حكم على ما ليس بمخصص فالحق في هذا
المقام ما ذكره ابن دهان وهو ان جواز تنكير المبتداء مبني
على حصول الفايدة فاذا حصلت الفايدة فاخبر عن اي
نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب
انقض الساعة او التفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك
الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله اي قول محمد ابن
وهيب في المعتصم بالله ثلثة هذا هو المسند المقدم والمسند اليه
شمس الضحى وما عطف عليه تشرق من اشرق بمعنى صار
مضيئا وفاعله هو الدنيا والضمير العايد الى الموصوف اعني ثلاثة هو
المجرور في قوله ببهجتها الى بحسنها اي تصير الدنيا منورة ببهجة هذه
الثلاثة وبهائها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلثة والدنيا
ظرف اي في الدنيا او مفعول به على تضمين تشرق معنى فعل متعد
هو سهو شمس الضحى وابو اسحق هو كنية المعتصم بالله والقمر ومما يقتضي
تقديم المسند تضمنه للاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند
المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحقه واهملها المصنف اما الاول فلشهرة
امره ولان الكلام في الخبر دون الانشاء واما الثاني فلان الاهمية

الاهمية ليست اعتبارًا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هي المعنى
المقتضي للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل له على ما مرّ في تقديم
المسند اليه ومما جعله السكاكي مقتضيا لتقديم المسند كون المراد
من الجملة افادة التجدد نحو عرف زيدٌ وتركه المص لانه كلام يَنفتر
عن خبطٍ واشكالٍ ويشتمل على نوعِ اختلالٍ وذلك انه قال وان يكون
المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلاً
ويُقدّم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وقوله في الدرجة
الاولى احتراز عن نحو انا عرفتُ وانت عرفتَ وزيد عرف فان
الفعل فيه يستند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود
ذلك الضمير الى ما قبله يستند اليه في الدرجة الثانية والاشكال فيه
من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في ان خبر المبتداء اذا كان
فعلاً مسندًا الى ضمير المبتداء فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى
والى المبتداء في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير تقوّي الحكم يدل على عكس ذلك
حيث قال ان المبتداء لكونه مبتداءً يستدعي ان يُسند اليه شيء فاذا
بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتداء الى نفسه فينعقد بينهما حكم
سواء كان خاليا عن ضمير المبتداء او متضمنا له ثم ان كان متضمنا
للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا فيكتسى الحكم قوةً وهذا ظاهر
في ان اسناد الفعل الى المبتداء وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد
الى الضمير وهل هذا الا تناقض وثانيهما ان الاسناد الفعل في هذه
الامثلة اعني انا عرفتُ وانت عرفتَ وزيد عرف اذا كان الى ضمير
المبتداء في الدرجة الاولى على ما ذكره ههنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله
في الدرجة الاولى والحال ان الفعل في كل منها متقدم على ما اسند اليه
في الدرجة الاولى وهل هذا الا تهافتٌ ويمكن ان يجاب عن الاول

ادت قطع عن الاعتبار

بان في نحو زيد عرف ثلاثة اسانيد مرتبة في التقدم والتاخر
اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد وابتداء اسناد الفعل
الى المبتدإ قبل عود الضمير ممنوع وثانيها اسناده الى زيد بطريق
الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد يستدعي صرف الاسناد
اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول على الثاني فان الاسناد
نسبة لا يتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شيء
اخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدإ قبله
فكلما يتحقق الطرفان انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم الثاني على
الثالث فظاهر وكلام الشارح هاهنا صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير
المبتدإ متقدم على اسناده الى المبتدإ بواسطة عود الضمير وهو الذي
كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوي الحكم محمول على ان اسناد
الفعل الى المبتدإ بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير متقدم على
اسناده اي الفعل الى الضمير والى المبتدإ بطريق الالتزام وتوسط الضمير
فلا تناقض فالمدعي ان احد الامرين لازم اما استلزام كلام الشارح التناقض
واما اقتضاؤه بالاسانيد الثلاثة لان قوله فيه نقل ذلك الضمير
الى المبتدإ ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد
تناقض لانه جعل فيما سبق اولا وهاهنا ثانيا وان كان غيره كان
مع الاسنادين الاخرين ثلاثة وعن الثاني بانه لما كان اول
الاسانيد في هذه الثلاثة اسناد الفعل الى المبتدإ بطريق القصد
والمسند اليه بهذا الاسناد متقدم على الفعل كانت هذه الثلثة
خارجة بقوله في الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان المسند اليه
في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل متقدم عليه لكن بقي هاهنا
اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه مسند الى ما بعده

الى ما بعده من الضمير ابتداء الى آخره لا يصلح تعليلا للاحتراز عن الامثلة
المذكورة بقوله بالدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل
الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتداء فلا يكون لهذا الكلام
مسيغ في هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك ما اورده في بحث التقوي
فانه الذي يدل على ان اسناد الفعل الى المبتداء في الدرجة الاولى
هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان
نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف تفيد الثبوت دون
التجدد والحدوث ثم انه يتصدى لمناظرته بعض الفضلاء وكتب
ذلك كلاما قليل الجدوى (وهو سعد الدين الكازروني) وهو ان الاسناد على قسمين قسم
يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى
اي بلا واسطة الشيء كاسناد الفعل الى الضمير في زيد قام والثاني الاسناد
في الدرجة الثانية اي بواسطة شيء كاسناده الى المبتداء بتوسط
الضمير وقسم يقتضيه المبتداء فقوله صرفه المبتداء الى نفسه محمول
على القسم الثاني وقوله صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا محمول
على الضرب الثاني من القسم الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية
مما يقتضيه الفاعل وح لا يناقض هذا كلامه بعد التنقيح
والتصحيح ولا يخفى انه (اي بعض الفضلاء) تسليم لما ادعاه الشارح في دفع التناقض
يتحقق الاسانيد الثلثة (كلام بعض الفضلاء) وان اراد بالاسناد الذي يقتضيه
المبتداء اسناد مجرد الفعل الى المبتداء فهو بعينه ما ذكره الشارح
وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل
بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهة تقدمه على الاسناد بواسطة
الضمير كما يشعر به قوله ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتداء

(في الهامش: [illegible] صدر الدين التفتازاني [illegible] في الجواب)

الى المبتداء

بعض الفضلاء

ثانيا فانه منشاء الاشكال وقد اهمله ولا يتم المقصود بزيادة لفظ
القسمة والاقتضاء وتفسير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن
العجب انه لم يتبع في شيء من كلام الشارح ولم يتنبه لما فيه من الغلط
ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكي من هذا المقال ولم يره ولا طيف
خيال ثم بالغ في التشنيع على الشارح تلافيا لما كان عند المناظرة
وتشنيعا عما جرى عليه وانا اقول في كلام الشيخ الشارح نظر من
وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية
في نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل
فالقول بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك
اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت
باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب
المفتاح وقوله في الدرجة الاولى الى آخره كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد
في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتداء كما
زعم الثالث ان حمل قوله في بحث التقوي حرفه ذلك المبتداء
الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتداء بعيد لانا لا نم ان
المبتداء لكونه مبتداء يستدعي غير اسناد الخبر لظهور ان تضايفه
انما هو مع الخبر لا غير وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند
الى المبتداء فباعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه
وايضا كثيرا ما يقال للفعل مع ضميره المتصل به فعل الرابع انه
ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس في نحو انا عرفت
الا اسناد واحد وهو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت

ا لنطلق او ينطلق انا هو لافادة التجدد دون الثبوت
وان نحو زيد عالم يفيد التجدد وان نحو زيد ع

بالثبوت او اراد به الوصف الذي به يجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه
والآخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى شيء لا يقتضي الاسناد الى ذلك
الشيء اصطلاحا كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم
ليس الا بين المبتدإ والخبر ولو بعد العوامل او بين الفاعل وعامله فلا يتم ههنا من
زيادة اعتبار ما الخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي
هو الجملة فلا وجه لجعله التزاما مع انه المتفق على تحققه وجعل اسناد مجرد
الفعل الى المبتدإ قصدا مع ما فيه من الابتداع والاستبعاد وان اراد غيره
فلا وجه للاقتصار على الثلاثة اذ الاسناد اربعة الاول اسناد مجرد الفعل
الى المبتدإ والثاني اسناده الى الضمير والثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدإ
والرابع اسناد الجملة التي هي الخبر الى المبتدإ وهذا مما لم يقل به احد ولم يلجئ
اليه ضرورة فان قلت فقد ظهر بما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد
في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدإ وكلام الشارح ايضا لا يخلو
عن اعتراف بذلك وكلام المعارض غير واف بتمام المقصود فان ايراده
في تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق احترازه عن نحو انا عرفت
مع التصريح بانه تغير للتجدد دون الثبوت قلت اما الاول فوجهه
ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات متغاير
بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد
في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء اخر فالاسناد
الى الضمير العائد الى شيء اسناد الى ذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا تفاوت
الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا اعتبار لا يكون
الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام
ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره وكلامه ههنا صريح
في تقدم الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث التقوي لا يدل الا على تاخر

تصحيح كلام صاحب الشرح

الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتداء لانه الذي حيث يرعيه
المبتداء لكونه مبتداء وهو المراد بقوله صرفه المبتداء الى نفسه وانما كان
الاعتبار الثاني متاخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد كما يقتضيه
ذات المبتداء وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شئ اخر بخلاف
الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه
عايدا الى المبتداء ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن
وصف له متاخر عن ذاته فبهذا الاعتبار قال ثم اذا كان متضمنا
لضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا يعني بعد صرف المبتداء الخبر الى نفسه
ان كان الخبر متضمنا للضمير اي مسندا اليه لزم اسناد الفعل الى المبتداء مرة
ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه ذلك اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من
اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار
الاول منه وح لا يستلزم كلامه التناقض ولا يقتضي الاسانيد الثلثة
على الوجه المستبعد والمستبدع كما زعم واما الثاني فهو ان معنى كلامه
انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند
الواقع في تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل البتة في تلك الجملة
على ما يسند اليه في الدرجة الاولى يعني الى فاعله سواء وجد هيهنا اسناد
آخر كما في زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيد مبتداء وقام ابوه
خبره مقدم عليه او لم يوجد كما في عرف زيد فجميع هذه الصور يفيد
التجدد والحدوث ولا اثر فيها من تقديم الفعل على ما يسند اليه
في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف
يعني عن اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتداء فانه في الدرجة الثانية
ولا يشترط في افادة التجدد تقديم الفعل البتة على هذا المسند اليه وبهذا
معنى الاحتراز عن نحو زيد عرف وانا عرفت وانت عرفت الى ما ذكره الشارح
من انه احترز عنه لانه لا يفيد التجدد لما مر تنبيه

تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه
غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير
والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اي
في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه
وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه مختص بما بين المسند اليه
والمسند وككون المسند فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند دايما فلا يصح ان
يكون غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يقال من انه اشارة
الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف في الحال والتمييز وكالتقديم في المضاف اليه
فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء
من المذكورات في كل مما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم
الاختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما الباب الرابع احوال متعلقات
الفعل قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد تجري فيها كثير من الاحوال
المذكورة في البابين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد
دقة فوضع هذا الباب واراد بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل
وتقديم المعمولات بعضها على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول
كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول
مع الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما يعرف بالتامل افادة تلبسه به اي تلبس الفعل
بكل منهما لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول
من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا تمهيد لحذفه
وان كان ساير المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع
الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك
لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل
وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض

الفعل من ذكرها وحذفها وتقديمها
لا في احوال الفعل وايضا كل واحد
من الفاعل والمفعول قيد للفعل
دون العكس وايضا قوله فيما يعبر
كالذي يذكر يتعلق بالمفعول
دون الفعل ع

ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة ح ان يقال وقع الضرب
او وجد او ثبت او نحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل
الا يرى انه اذا اريد تعلقه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه
واذا اريد تعلقه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني للمفعول واسند اليه
فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان
كان اثباته له اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل عن فاعله
مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان
يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه
نزل الفعل المتعدي ح منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة
دلالة القرينة كالمذكور في ان السامع يتوهم منهما من المقدر والمذكور ان الغرض الاخبار بوقوع
الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه لمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم الا ترى
انك اذا قلت هو يعطي فلان يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناول الاعطاء
لا بيان حال كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير
لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي القسم الذي ينزل منزلة اللازم ضربان
لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه
ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه
متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة اولا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى
قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم
ونفيه عنهم من غير عموم في افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم
عام او خاص والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد و ح
هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص يدل عليه القرينة وانما
قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله ذكر السكاكي في بحث
افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عليه السلام المؤمن

المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق
بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين
على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل
الفعل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد
هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام للاستغراق فجعل المص قوله
بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثمه اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق
واليه اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزله منزلة اللازم
من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب
فيه اليقين البرهاني افاد اي المقام الخطابي او الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته
لفاعل او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله
على فرد دون فرد آخر وتحقيقه ان معنى يعطي حينئذ يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة
فصدر هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام الخطابي على استغراق
الاعطاءات وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يقال ان افادة
التعميم في افراد الفعل ينافي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى
الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا تعلقه بمن وقع عليه
فكيف يجتمعان لانا نقول لا نم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا
في الغرض والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام وانما المنافي للتعميم هو اعتبار عدم
العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق
المذكور اشارة الى ما ذكره في آخر بحث الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد يفيد الانحصار
مبالغة بتنزيل جود غير الحاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي هو لا غيره
يوجد حقيقة الاعطاء لا غيرها وهذا المعنى قريب مما فيها مرية لان ما ذكره من الحصر
مما لم يشهد به نقل ولا عقل نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء
فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء اما انه لا يوجد الا الاعطاء فمما لا يسمع

وهو اذا كان المقام خطابيا

هذه العبارة والظاهر ما ذكره المص وتحقيقه ما ذكرنا فليحفظ عليه فان هذا المقام

مما وقع فيه خبط عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول

مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله معرضا بالمستعين بالله شجو حساده

وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اى ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك

بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون

غيره فلا يجد والنصب عطف على المضارع المنصوب قبله اى فلا يجد اعداؤه

وحساده الذين يتمنون الامامة الى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل

يرى ويسمع منزلة اللازم اى يصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص

ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه

واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين

مطلق السماع وسماع اخباره الدالة على ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة

والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر

الرائى الا آثاره ولا يسمع الواعى الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو

طريقة الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول وتقديره لما في التغافل

عن ذكره والاعراض عنه من الاشعار بان فضائله يكفى فيها ان يكون ذو بصر وسمع

حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل والا اى وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول

مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد

تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول

ان عاما فعام وان خاصا فخاص واما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد

اثباته او نفيه مطلقا بان قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل

او عمومها من غير اعتبار التعلق بالمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز

لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطى كل سنة مرة او مرتين اى يفعل

اعطاء ما من غير تعيين المفعول وفلان يعطى مع قصد انه يفعل كل اعطاء

مع عز

من غير اعتبار للمفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وهما وان
فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف اي حذف المفعول
من اللفظ بعد قابلية المقام اعني وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشية
والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه مالم يكن تعلقه به اي
تعلق فعل المشية بالمفعول غريبا نحو فلو شاء لهديكم اجمعين اي لو شاء هدايتكم اجمعين
فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشية عليه لكنه مبهم عنده
فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو قول الخريمي
يرثي ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه ولو شئت ان ابكي دما لبكيته
عليه ولكن ساحة الصبر اوسع ومنها واعددته ذخرا لكل ملمة وسهم المنايا بالذخائر
مولع فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر
في نفس السامع ويأنس السامع به واما قوله اي قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري
فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي مما
ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها به على ما يسبق الى الوهم
وذهب اليه صاحب الضرام من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم
يحذف مفعول المشية ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشية ببكاء التفكر
غريب كتعلقها ببكاء الدم فرفع هذا الفهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل
لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء الفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت
ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر
تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها
دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي اراد ايقاع المشية
عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى
الى التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول وبيانا كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما
اعطيت درهمين كذا في دلائل الاعجاز ومما نشأ من سوء التأمل وقلة التدبر

في هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف
فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل انما حذف لغرض آخر لا يقال يحتمل ان يريد اني
ضعفت ونحلت بحيث لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على
بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا ابكيت تفكرا على انه من باب التنازع
مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل ولو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا
نقول ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري يدل على فساد
هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد والقدرة عليه لا يتوقف
على ان لا يبقى فيه الشوق غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي
بحيث تحصل منه بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر
فيحسن ترتب النظم فليتأمل ومما يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان
بعد الابهام قولك امرته فقام اي امرته بالقيام قال الله تعالى امرنا مترفيها
ففسقوا اي امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم واما عطف
على قوله اما للبيان اي الحذف لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق بقوله توهم
كقوله اي البحتري وكم ذدت عني اي دفعت عني من تحامل حادث يقال
تحامل فلان علي اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث
واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز
بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا
النصب على المفعولية وسورة ايام اي شدتها وصولتها حززن اي قطعن
اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم ربما توهم قبل ذكر ما بعده
اي ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم بل كان في بعض اللحم
فترك ذكر اللحم ليدفع من السامع هذا الوهم ويصور في نفسه من اول الامر ان الحز
مضى في اللحم حتى لم يرده الا العظم واما لانه اريد ذكره اي ذكر المفعول ثانيا
على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اي لفظ المفعول اظهارا لكمال

لكمال العناية بوقوعه عليه اي دقيق الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره
وان كان كناية عنه كقول البحتري قد طلبنا فلم نجد لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلا
اي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب في قوله لم نجد
الاتيان بضميره اي فلم نجده وفيه تفويت للغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح
لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل له ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة
في قوله ولم امدح لارضيه بشعري لئيما ان يكون اصاب مالا فانه اعمل الفعل الاول
في صريح لفظ اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع نفي المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية
بذلك بخلاف الارضاء ويجوز ان يكون السبب اي سبب حذف المفعول في بيت
البحتري ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التأدب معه لان
طلب المثل صريحا مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده
وايضا في هذا الحذف بيان بعد الابهام واما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك
قد كان منك ما يؤلم اي كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن
ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار ح وعليه
اي على حذف المفعول للتعميم والاختصار والله يدعوا الى دار السلام اي يدعو العباد
كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل
اليها تختص بمن يشاء ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم
مبالغة والثاني تحقيقا وهما وان احتملا ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم
لكن التأمل الذوقي يشهد ان القصد في هذا المقام الى تعميم المفعول فان الحمل
على امثال هذه المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولهذا جعل
صاحب المفتاح نحو فلان يعطي محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد الى تعميم
المفعول ومما يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول به قوله تعالى واياك نستعين اي
على كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليتلائم الكلام وههنا
بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه ليتناسب الكلام لان ما قبله اياك نعبد

تقدير المفعول بحسب القرائن وح فان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون
عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم فالظاهر
ان العموم فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام فالحذف انما هو لمجرد
الاختصار كما ذكره فيما يليه وهو قوله واما لمجرد الاختصار وقد وقع في بعض النسخ
عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق في قوله يجب التقدير بحسب القرائن ولا حاجة اليه
وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد
لان هذا جار في سائر الاقسام ولا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اي اذني
وعليه قوله تعالى ارني انظر اليك اي ذاتك وقد عرضت هذا البحث على بعضهم فقال اذا
ذكر المفعول نحو يولم كل احد يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر وظاهر اللفظ يوهم
الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل
ظاهرا فلا يفهم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود فصح ان الحذف للتعميم
الذي لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار لامكن ان يقال يولم
كل احد ممن يجوز العقل والعرف ايلامه اياه فقلت اولا تقييد التعميم الذي لا يوهم
خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف ح انما يكون لرفع الايهام
والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم فترك التعرض لماله مزيد اختصاص بالحذف
اعني رفع الايهام والتعرض بما ليس كذلك اعني التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا التعميم
في قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر
لا يوهم خلاف المقصود بل تحقق المقصود على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار
ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى
التسمية التي تتعدى الى مفعولين اي سموه الله او سموه الرحمن اياما تسموه فله الاسماء
الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله
غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف وان صح
بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم
موضع القتال جيش كثير الهمم السيد العظيم

في المزاحم لكنه لا يصح في أو لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يكون بين الشيئين
وايضا لا يصح قوله ايا ما تدعوا لان ايا انما يكون لواحد من اثنين او جماعة اما قوله تعالى ولما
ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان
فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى
نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي
والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون
ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس
على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت مالك
تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ وذهب
صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا
سائر الافعال المذكورة في هذه الآية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة
صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس
مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما
مثلا لم يصح الترحم فليتأمل وفيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل في كلام
الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلاميهما واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى
والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي ما قلاك فحذف لان فواصل
الآي على الالف ولامتناع في ان تجتمع في مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة ولذا
ذكر صاحب الكشاف في مثاله اختصار لفظي لظهور المحذوف مثل والذاكرين
الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته واما لاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقول عائشة
رضي الله عنها ما رايت منه اي من النبي عليه ولا راى مني اي العورة واما لنكتة اخرى
كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست اليه حاجة او تعينه او ادعاء تعينه
او نحو ذلك قال الله تعالى لينذر باسا شديدا اي لينذر الذين كفروا فحذف لتعينه ولان
الغرض هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول

من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطأ في
التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب
في اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ في تعيين انه غير زيد وتقول لتاكيده اي
تاكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون ايضا لرد الخطأ في الاشتراك كقولك زيدا عرفت
لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا وغيرهما وتقول لتاكيده زيدا عرفت وحده وكان
على المصنف ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطأ لافادة الاختصاص ليدخل
فيه القصر بانواعه الثلاثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا لا تكرم في الامر والنهي فان اعتبار
رد الخطأ فيه لا يخلو عن تكلف ولذلك اي ولان التقديم لرد الخطاء في تعيين المفعول
مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول في الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره
ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على احد غير
زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك لا غيره صريح في نفيه نعم اذا كانت قرينة تدل على
ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكر في ما انا قلت
هذا ولا غيري وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف
ما اذا كان له واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطأ في الضرب فيرده
الى الصواب في الاكرام وانما الخطأ في المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب
ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر الفعل
المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب في نحو عرفت زيدا عرفته
والا اي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته
فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا
عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر
بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير
المفيد للتاكيد ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد فيتقوى بازدياد
التاكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف في قوله تعالى واياي فارهبون

فارهبون انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح
في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياي ارهبوا فارهبون ويتحقق المغايرة
بان في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض
منه مجرد تفسير الفعل لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي واسعة
فاياي فاعبدون فهو على تقدير فاياي فاعبدوا فاعبدون والفاء في فاعبدون
جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في
ارض فاخلصوها في غيرها ثم حذف الشرط وعوض من حذفه تقديم المفعول مع افادته
الاختصاص كذا في الكشاف في جعله الفاء في فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء على انه
تفسير لما هو الجزاء اعني فاعبدوا فكانه هو هو واما الفاءات الثلاث فاولها
هي التي كانت في الشرط المحذوف ابقيت تنبيها على مسببيته عما قبلها اي اذا كان
ارض واسعة فان لم تخلصوا آه والثانية جزاء الشرط والثالثة تكرير لها او عاطفة
كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واما في نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص
وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو اما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين اما
والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولك اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شيء فزيد قائم
بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له
لانه جعل لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء فحذف الملزوم
الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقي الفاء المؤذن بالمستشعر
بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا فليس هذا
وان لم يكن الغرض لزوم القيام لزيد
موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء فحصل التخفيف واقامة الملزوم في قصد المتكلم اعني
زيدا مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط
ما هو المتعارف عندهم من ان جزءا ما التزم حذفه ينبغي ان يشغل حيزه بشيء آخر وحصل
ايضا بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها اذ لا يقع الفاء السببية في ابتداء الكلام ولذا
يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات مما يقصد

لزوم ما بعد الفاء له ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها وان امتنع في غير هذا الموضع
لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة فيجوز لتحصيلها الغاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق
ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض انا هدينا ثمود دون غيرهم ردا
على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار
عن سوء صنيعهم الا ترى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما تقول
اما زيدا فاكرمته واما عمروا فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت
اصل الاكرام والاهانة وكذلك اي ومثل قولك زيدا عرفت قولك بزيد مررت لمن اعتقد
انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت
وفي المسجد صليت وتاديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم
غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه التاخير يعني
انه لازم للتقديم لزوما جزئيا اكثريا كما يقال تحرك الفك الاسفل لازم للمضغ غالبا
اي بخلاف التمساح وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم قد يكون لا للتخصيص بل لمجرد
الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية
السجع او الفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم
يظلمون وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون
ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين وقال الى ربها ناظرة وقال فاما اليتيم
فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما
لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر
حتى ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي الذي
هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري واشار اليه المصنف
بقوله ولهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة
وفي لالى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره استشهد بما ذكره ائمة التفسير في مثالين
احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت والثاني بواسطة مثل بزيد مررت

اى الاختصاص
مررت مع ان الذوق ايضا يقتضى ذلك وبهذا يسقط ما ذكره ابن الحاجب من
التقديم فى نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على الحصر لان الخاطب عالم بكونه متوحدا وقوله ايه
التفسير دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافى الاختصاص واليه اشار بقوله
ويفيد التقديم فى الجميع وراء التخصيص اى بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذى شانه
اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ فى دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا فى التقديم شيئا يجرى مجرى
الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغى ان يفسر وجه العناية بشئ ويعرف له
معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفى ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير
ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطاء ايضا ان يجعل التقديم
مفيدا فى كلام فائدة وغير مفيد فى آخر بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب
فى القوافى والاسجاع اذ من البعيد ان يكون فى النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى
هذا كلامه وفيه نظر ولهذا يقدر المحذوف فى بسم الله مؤخرا نحو بسم الله افعل كذا
ليفيد مع الاختصاص الاهتمام واورد اقرا باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان
التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك
لان كلام الله احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها
اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا فى الكشاف وبانه اى باسم ربك متعلق
باقرا الثانى اى هو مفعول اقرا الذى بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار
تعديته الى مقروء به كما يقال فلان يعطى اى يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه
الى المعطى كذا فى المفتاح وهو مبنى على ان تعلق باسم ربك باقرا تعلق المفعولية
ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت
بالخطام والاحسن ان اقرا الاول والثانى كلاهما منزلان منزلة اللازم اى افعل
القراءة واوجدها والمفعول محذوف فى كليهما اى اقرا القرآن والباء للاستعانة
او الملابسة اى مستعينا باسم ربك او متبركا او مبتدأ به ولا يبعد على مذهب
الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرا الثانى ويكون

لان المشركين كانوا يبدؤن باسماء آلهتهم فيقولون باسم اللات باسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم ح

متعلق الاول افعل باسم الله ح

وتقديم بعض معمولاته اى معمولات الفعل على بعض لان اصله اى اصل ذلك البعض التقديم
على البعض الآخر ولا مقتضى للعدول عنه اى عن ذلك الاصل كالفاعل فى نحو ضرب زيد عمرا
فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه فى الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه
فيه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغى ان لا يفصل بينهما بشىء والمفعول
الاول فى نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول الثانى لما فيه من معنى الفاعلية
وهو انه عاط اى آخذ العطاء واما ترتب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم
المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذى بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم
المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب ذى الحال والتابع عقيب
المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل
او البيان او لان ذكره اى ذكر ذلك البعض الذى تقدم اهم فقد جعل الاهمية ههنا
قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها فى المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية
لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح ههنا موافق لما ذكر فى المسند اليه فمراد المصنف بالاهمية
ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشانه والاهتمام بحاله لغرض من
الاغراض نحو قتل الخارجى فلان بتقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجى
ليتخلص الناس من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر فيه انه يقتل
احدا فالغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل او لان
فى التاخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه
لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اى ذلك
الرجل منهم اى من آل فرعون يعنى انه قد ذكر لرجل ثلثة اوصاف والسبب فى تقديم الاول
اعنى مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما الثانى فسبب تقديمه على الثالث
ان لا يتوهم خلاف المقصود او لان فى التاخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة
نحو فاوجس فى نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان
فواصل الآى على الالف وجعل السكاكى التقديم للعناية مطلقا اى سواء كان من

من معمولات الفعل او غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم
المبتدا المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول
الى غير ذلك وثانيهما ان يكون العناية بتقديمه اما لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم المعمول
على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك ما الذي تتمنى وتقديم المفعول الثاني على الاول
في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر وجه الحبيب
اهم لكونه في نفسه نصب عينك واما لانه يعرض له امر يوجب كونه نصب عينك كما
اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره كقوله تعالى وجاء من اقصى المدينة
رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة اصحاب
القرية الرسل فكان المقام مقام ان ينتظر السامع للالمام حديث بذكر القرية
هل فيها منبت خير ام كلها كذلك فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف
قوله في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك العارض
وكما اذا عرفت في التاخير مانعا مثل الاخلال بالمقصود في قوله تعالى وقال الملاء من
قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني
من قومه على الوصف اعني الذين كفروا اذ لو تاخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها
ههنا اسم تفضيل من الدنو وليست اسماء والدنو يتعدى بمن ومثل الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى
آمنا برب هارون وموسى بتقديم هارون مع ان موسى احق بالتقديم واعترض عليه سكاكي
المصنف بوجوه احدها ان قوله وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون
تعلق جعلوا بلله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون جعل ما متعلقا
بلله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار تعلقه بلله فلا فرق بين تقديم لله وتاخيره
وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه
بالآخر اذا قدم احدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه ليس في كلامه
ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بلله من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه

اي ان الجن مفعول اول ... مفعول ثان ... [illegible]
... النصب ... [illegible]
وقيل قدم ... [illegible]

بها لكن العناية بالتدائم وايراده في الذكر اهم لكونه في نفسه نصب عين المؤمن
ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال
بالمقصود او لرعاية الفاصلة من القسم الثاني وليس منه وجوابه المنع فان الاحتراز
المذكور امر عارض اوجب لما تقدم ان يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من قومه
بالدنيا على تقدير تاخره وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف
والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة
ونعمناهم في الحيوة التي دنت من قوم نوح اللهم الا على وجه بعيد مثل ان يراد دنت
من حيوة قوم نوح الى كانت قريبة بحيوتهم شبيهة بها وهذا الاعتراض وان كان
مناقشة في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل تقديم وجه الحبيب على المتمنى
من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه ما اشرنا اليه من
انه قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد فيه تقديم العامل على المعمول والمبتدا على الخبر
نعم قد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم تعميما للفائدة
وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث
يمتنع الابعد تقديمه على العامل فالمقصود ههنا تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء
التقديم على الفعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل
من غير تقديمه على الفعل الباب الخامس القصر وهو في اللغة الحبس
يقال قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت درّ لبنها له لا لغيره وفي الاصطلاح
تخصيص شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء
بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا
وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء اخر بان لا يتجاوزه اليه وهو غير
حقيقي وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل
بالاضافة الى معنى آخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود

[illegible]

الى القعود او نحوه لا بمعنى انه لا يتجاوز الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي
بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصرح صاحب المفتاح
بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لقلة جدواه توهم المصنف انه اهمل ذكر الحقيقي وليس
كذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان
او بوصف مكان آخر او الى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف
مكان آخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان وآخر ما يصدق
عليه انه ثان او آخر اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد
لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب
وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وبكرا وعمرا وخالدا شعراء
فليتامل فهذا منشاء توهم اختصاص التفسير بغير الحقيقي نعم انه قد اورد الامثلة في
اثناء هذا التفسير من غير الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب
وكلامه لا يخلو عن امثلة هي ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير وليس الا
ومثل ما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا واذا تاملت وجدته مشيرا
الى التقسيم ايضا حيث قال متى ادخلت النفي على الوصف المسلم ثبوته وقلت
ما شاعر توجه النفي لحكم العقل الى ثبوته للمدعى له ان عاما كقولك في الدنيا شعراء
اى لمن ادعى ثبوت الوصف له وهو
وفي قبيلة كذا شعراء وان خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران فتناول النفي ثبوته
لذلك فمتى قلت الا زيد افاد القصر وكل منهما اى من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان
قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان
الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف
ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصوف آخر وفي الثاني
يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف
يصح ان تكون لغيره لكن يجوز ان تكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد الصفة
المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع دال على ذات ومعنى

الذين يعتقد [illegible] ثبوت الوصف له ح

فيها غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني هذا العلم وصدق
الصفة المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدقه بدونها على الرجل
في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي تفسر وما بها دل
على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما في نحو جاءني رجل عالم
وصدقها بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان
يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنى والاول انسب واما نحو قولك ما هو الا زيد
وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا ففي
قصر الموصوف على الصفة اذ المعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخا او ساجا
فليتامل والاول اى قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب
اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اى غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات
الشيء اذ ما من متصور الا وله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصره
على صفة ونفي ما عداه بالكلية بل نقول ان هذا النوع في القصر مفض الى المحال لان للصفة
المنفية نقيضا البتة وهو ايضا من الصفات فاذا نفيت جميع الصفات لزم
ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف
بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات
الوجودية والثاني اى قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الدار
الا زيد على معنى ان الكون في الدار المعينة مقصور على زيد ويجب ان يعلم ان الاقسام
الثلثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا تجري في الحقيقي لما سنشير اليه
وقد يقصد به اى بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في
الدار الا زيد ان من في الدار ممن عدا زيدا في حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا
ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لفوات المقصود فالقصر الحقيقي نوعان احدهما
الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة وسوء المبالغة ويمكن ان يعتبر هذا اي المبالغة في قصر الموصوف
على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين القصر

نسخة اخرى اذ المعنى انه مقصور على الاتصاف بكونه زيدا او فاعلا او ساجدا او زيدا

القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق فليتامل والاول اي قصر الموصوف على الصفة
من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة
مكان صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة
بامر دون آخر او مكانه ولفظ او للتنويع فلا ينافي التفسير وقوله دون اخرى معناه
متجاوزا عن صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه
باحديهما ويتجاوز عن الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون
ذلك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل
زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم
الى حكم ولقائل ان يقول ان قوله دون اخرى ودون آخر ان اراد به دون صفة
واحدة اخرى ودون امر واحد آخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب
اتصاف امر باكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد
الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد
اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وغير ذلك وان اراد به اعم من الواحد
والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لانه تخصيص امر بصفة دون
سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام على قوله
مكان اخرى ومكان آخر فان قلت تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي
ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب
اعتقاد المخاطب بجميع الصفات
بثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما لا يتبع وكذا الكلام في البواقي قلت
هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار
الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس ردا على من اعتقد ان جميع الناس في الدار ويمكن
ان يجاب بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصصه
اي اعم من الواحد والاثنين والجمع
بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم
الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد

اما قطعا ففي الافراد والقلب
واما احتمالا ففي التعيين

قال القلب
ولا اتصاف بجميع
الصفات جميع
قال هو
قال التعيين

اتصاف امر بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يتردد ايضا بين ذلك وكذا
اشتراك الصفة بين جميع الامور فكل منهما اى فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظ او
فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان
الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون اخر والثانى تخصيص امر بصفة
مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر والمخاطب بالاول من ضربا كل من قصر
الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اى شركة
صفتين اواكثر فى موصوف واحد فى قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين
اواكثر فى صفة واحدة فى قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا
ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد
اشتراك زيد وعمرو فى الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اى لقطعه
الشركة المذكورة وبالثانى اى المخاطب بالثانى من ضربا كل وهو تخصيص امر بصفة مكان
اخرى او تخصيص صفة بامر مكان آخر من يعتقد العكس اى عكس الحكم الذى اثبته
المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قايم من يعتقد اتصافه بالقعود دون
القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى
هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده الظاهر انه عطف
على قوله يعتقد العكس ولفظ الايضاح صريح فى ذلك اى المخاطب بالثانى اما من
يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اعنى اتصافه بتلك الصفة
واتصافه بغيرها فى قصر الموصوف واتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة
فى قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قايم من يعتقد انه
اما قايم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد
ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى هذا القصر قصر
تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص شئ
بشئ دون آخر قصر افراد وتخصيص شئ بشئ مكان آخر ان اعتقد المخاطب

المخاطب فيه المعكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه
اذا تساوى الامران عند المخاطب وعين المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة
دون لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم
تلك الصفة مكانها الا ترى انك اذا قلت ما زيد الا قايم لمن اعتقد اتصافه بواحد
من القيام والقعود على التساوى فقد خصصته بالقيام متجاوزا عن القعود
ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى
توقع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شئ
بشئ دون آخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذى سماه المصنف قصر تعيين وجعل
تخصيصه به مكان اخر قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنف بالاخرى احدى
الصفتين وبالاخر احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا قايم لمن اعتقد اتصافه باحدى
الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التى هى احدى الصفتين التى
اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان اخرى ان يكون الصفة
المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد باخرى احدى الصفتين فهى صادقة على
الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين
لان تحققها محال بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا صادق
على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى بل تخصيصه
بصفة تصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضى ان يكون اعتقاد
المخاطب نفى الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفى فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى
وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده وكما جوز ان يكون الصفة الثابتة هو القيام
فقد جوز ان يكون هو القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قايم فقد خصصته
مكان الصفة الاخرى التى جوز ثبوتها على التعيين وهى القعود وهذا بخلاف قصر
الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين لم يجوز انتفاء احدهما فلا يكون قولك
ما زيد الا قايم تخصيصا لزيد بالقيام مكان القعود لان القيام في مكانه قلت بعد ارتكاب

جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكلف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص
شيء بشيء مكان اخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر لان قولك ما زيد الا قائم
لمن تردد بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لا مدفع له
فيكون قوله دون اخر مشتركا بين قصر الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب به
من يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد الشركة او من تساويا عنده وغاية ما يمكن في
هذا المقام ان يقال ان في كلامه حذفا واضمارا وتقديره المخاطب بالاول من يعتقد الشركة
او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس او تساويا عنده ويسمى القصر الذي يكون
المخاطب به من تساوى الامران عنده سواء كان دون اخر او مكان اخر قصر تعيين
وكفى دليلا على متانة كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات
ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة وشرط قصر الموصوف على الصفة
افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون
الصفة المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما اي غير شاعر لامتناع اجتماع
الشاعرية والمفحمية لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف
على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء
غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ما يسبق الى بعض الاوهام من ان يكون
اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها
وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما ففساده واضح لان هذا لا يتوقف
على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين
بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات
المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهو التي اثبتها
المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكسا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا فاسد
لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه آخر مثل ان يصرح المخاطب به ويقول
ما زيد الا قاعد وايضا يخرج عنه قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر عن

عن اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب على
ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط واما ما يقال من ان هذا
شرط حسن قصر القلب فمما لا يفهم من اللفظ بل يأباه لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه
لانا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد
التنافي في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط يكون ضايعا
لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه
المتكلم ونفي ما اثبته وايضا قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا
للعكس فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين واما عدم اشتراط
السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني على انه ادخل فيه قصر التعيين وقصر التعيين
اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء
موصوفا باحد الامرين المتعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة
يصلح مثالا لقصر الافراد او القلب يصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس وللقصر
طرق والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند
وبنحو قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك فكانهم جعلوا القصر
بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن
ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما
بما بين المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم
فانهما وان سبقا لكنهما يقعان في غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا وكان
في قول المصنف منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى هذا منها العطف
كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب
او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل بمثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت
هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار
بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف العطف واما لكن

والقد احسن صاحب المفتاح في اهمال هذا الاشتراط

ولقد اعجب الشارح تغمده الله بغفرانه في ربطه قول المصنف في قصر التعيين اعم بكلامه كما لا يخفى على من له ادنى

فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكره
ههنا وقد اشرنا الى ذلك في باب بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد ونفي التصور
جواب سؤال مقدر
وان علم من اثبات القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا
العكس فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خالي
عن هذه الدلالة او ما زيد قائما بل قاعد وفي قصرها اي قصر الصفة على الموصوف
زيد شاعر لا عمرو او ما عمرو شاعرا بل زيد ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد
لكنه يجب ح رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا
التقديم وبطلان العمل وقد ذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا عمل
فكذا اذا لم يعمل اما لان اصله العمل واما ليوافق اللغة العاملة وهو غلط فاحش لا يوجد
له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد صالحا ان يكون مثالا للقلب
لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه افرد للقلب
مثالا يتنافي فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان
كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق
ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم
وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت
اي الصفة
انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب
وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل
الاعجاز يشعر بان لا وانما يدلان على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس
المراد بقولهم ان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول انها تنفي عن الثاني ان يكون قد
شارك الاول في الفعل الا ترى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من
عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى
ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا من
اعتقد انهما جائيان وهذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم تكن

[illegible]

لم تكن تنفي ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل تنفي المجيء الذي اثبته لزيد عن عمرو
فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم ان زيدا وعمرا جائيان فان زعمت
ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام هو الاول وبه الاعتبار
اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه وانما كان انما مفيدا
للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست هي النافية
على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادته القصر بان ان للاثبات
وما للنفي ولا يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكون لاثبات
ما بعده ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى
القصر وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع
(عدم كون نافية)
النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق
بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام
يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما سيجيء ثم استدل على تضمنه معنى ما والا بثلاثة اوجه
اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما
حرم عليكم الا الميتة وسواء هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتحرير
(في افادة القصر)
هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة
وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي
فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت
موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى اصلا فاذا فسروا
قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما متضمن معنى ما والا وطابقت
هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعائد محذوف والميتة خبر ان
تقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسند
ان نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت
هلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثلها في قراءة النصب قلت اما على قراءة

حرّم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود منها فقط ما ظاهر انها ليست بكافة لان حرّم
مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تاويل ان ما حرّم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور
هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة والعائد محذوفا والميتة خبر ان والتقدير
ان الذي حرّم الله عليكم الميتة واما على قراءة حُرّم مبنيا للمفعول فيحتمل ان تكون كافة
وان تكون موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان يكون ما كافة وحُرّم
مسندا الى الميتة لكنا نقول جعلها موصولة اسم انّ والميتة خبرها اولى ليبقى انّ عاملة
على ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي
ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات
قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد
فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور
المذكور بعده في كل من القصرين بخصوص لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه وقد يقال
ان المراد انه لاثبات الجزء الاخير مما بعده لموصوف او لاثباته على صفة
مع نفي ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه
اي مع انما كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يصح الانفصال
الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل التقدم على العامل والفصل بينهما
لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية ههنا سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض
وذلك بان المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت الفصحاء وصرّح
باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض
مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق انا الذائد من الذود وهو الطرد الحامي الذمار
وهو العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمي ما لم يحمه ليم وعنف من حماه وحرمه
وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه
فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع
عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس

وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال
انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا
تاكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اى ان الذى يدافع انا لان قوله انا
الذائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس
المستحسن ان يقال انا الذائد والمدافع انا مع انه لا ضرورة فى العدول عن لفظ من الى
لفظ ما وهو الاظهر فى المقصود فان قيل كيف صح انا فى الفعل الغائب الا ضمير
المتكلم قلنا لا نسلم ان الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار
المسند اليه فالفعل فى نحو ما يقوم الا انا او انت لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه
فى الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا
لصحة اعمال الصفة الواقعة بعدها على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قائم ابواك مثل
ما قائم الا ابواك وقد نقل فى تضمنه معنى ما والا مناسبة عن على بن عيسى الربعى وهى
انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان
يتضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيدا للحكم على تاكيد وذلك لان نحو قولك زيد
جاء لا عمرو لمن يردد المجئ بينهما يفيد اثبات المجئ لزيد صريحا فى قولك زيد جاء
وضمنا فى قولك لا عمرو لان نفس المجئ لما كان مسلم الثبوت فاذا نفيته عن عمرو
ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت
اما الثانى اعنى الاثبات الضمنى فتاكيد قطعا واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة الى نفس
الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت
لوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تاكيد على تاكيد
مفيد القصر مثل ان زيدا لقايم ومنها اى ومن طرق القصر التقديم اى تقديم ما
حقه التاخير كخبر المبتدا ومعمولات الفعل كقولك فى قصره اى قصر الموصوف
تميمى انا كان الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح مثالا للجميع
لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب

وفي قصرها انا كفيت مهمك افرادا لمن اعتقد انك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد
الغير به وتعيينا لمن اعتقد اتصاف احدكما به وكذا الكلام في سائر معمولات الفعل مما
يصح تقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما
حكما مشوبا بصواب وخطأ وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه اما في قصر الافراد
فحكمه صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطأ في بعض وهو ما ينفيه واما في قصر
القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين
والخطأ تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطأ تجويز كل منهما
على التساوي تختلف من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى
انه اذا تأمل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وان لم
يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع
لا وبل والنفي والاستثناء وانما لمعان تفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه
الاختلاف ان الاصل في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر
من الامثلة فانه في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل
بالعكس فلا يترك النص عليهما الا كراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف
والعروض او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم
النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف ولا العروض
واما في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه
من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمسطور في كلام بعض
النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس او نحوه اي نحو لا غير
مثل لا ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا المقام
بنحو ليس غير وليس الا واعترض عليه بان هذا ليس طريق العطف بل طريق
النفي والاستثناء ولان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو او ليس العالم
بالنحو الا هو واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون

اى لا يبقى العطف في اللفظ وان كان موجودا في النية

قد يكون بان يحذف المنفى ويقام مقامه لفظ اخر متناول له ويكون العطف كما
نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما
لفظ اخر يؤدى معناهما مثل ليس غير وليس الا وحينئذ لا يبقى العطف
فليتامل فانه دقيق فالاصل في العطف النص عليهما وفي الثلثة الباقية النص
على المثبت فقط دون المنفى نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نص
فيه على المنفى اعنى القعود والنفى اى الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفى
يصح بلا العاطفة لا مطلق النفى اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو
بقاعد وانما لم يقل طريق العطف كما في المفتاح لان الحكم مختص بلا دون بل لا يجامع
الثاني اعنى النفى والاستثناء لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو
وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط
المنفى بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفى
منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفى لانها موضوعة لان تنفى بها ما اوجبته
للمتبوع لا لان تعيد بها النفى في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفى والاستثناء
لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيه التنازع حتى كانك
قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت
بها شيئا هو منفى قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا
وغيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفى قبلها بحرف النفى وهذا
خروج عن وضعها فان قلت ما فائدة قوله بغيرها فكانه يجوز كون منفيها
منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت المراد به غيرها من كلمات النفى على ما صرح
به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون منفيا بفحوى الكلام او علم السامع
او المتكلم او بشيء من الافعال الدالة على النفى مثل امتنع وابى وكف وغير
ذلك مما لا يعد من كلمات النفى فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن
ان يصرح المصنف ايضا بقوله من كلمات النفى واما ما ذكرت من الوهم

فهو مرتفع بان مثل في قولنا دأب الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره فان المفهوم منه
انه لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الضمير لذلك التخصيص
فمقوله بغيرها اي بغير لا العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه
قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفى شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم
قد اخذوا هذا الوهم مذهبا وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة
الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد على ان يكون الثاني تاكيدا ونحو جاءني الرجال
لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرها على ان يكون بدلا ويجامع النفي بلا العاطفة
الاخيرين اي انما والتقديم فيقال انما انا تميمي لا قيسي وهو يأتيني لا عمرو والتمثيل
بنحو زيدا ضربت لا عمرا احسن لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف
النفي والاستثناء فانه وان لم يكن المنفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود
كلمة النفي واذا لم يكن الاخيران صريحا في النفي فلا بد وان يكون صريحا في الايجاب فيكون
نفيا لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها ومما يدل على ان النفي
الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال ما من اله الا الله وما احد الا هو
يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد الا وهو يقول ذلك لان من لا تزاد
الا في النفي واحد بهذا المعنى لا يقع الا فيه وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو
لانه وان دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب
امتناع المجيء اه فيكون لا في قولك لا عمرو نفيا عن الثاني ما اوجبته للاول بخلاف
ما جاء زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للنفي وهو ايجاب فيخرج
عن وضعها فالشبيه بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي الضمني
ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي
الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على
نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتأمل ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا انما زيد
الا القيام لا القعود وقرأت الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان المنفي بلا ليس

ليس منفيا بشيء من كلمات النفي اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر
بان النفي الضمني ايضا في حكم المصرح به اي لم يرد زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم
الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي شرط مجامعته اي النفي بلا العاطفة للثالث اي انما ان لا يكون
الوصف في نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو
انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل
يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص
للقيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا تحسن الجامعة المذكورة في الوصف المختص
كما يحسن في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق
والتاكيد ولم يذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكان دلالته على القصر
اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة نحو ما جاءني
زيد وانما جاءني عمرو ويتاخر اخرى نحو انما جاء زيد لا عمرو وانما انت منذر لست عليهم
بمسيطر وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة والا فلا دليل على امتناع نحو ما
جاءني زيد لم يجئ عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفي التنزيل ما انت بمسمع
من في القبور ان انت الا نذير والاصل الثاني ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب
وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي
والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو له من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها
بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره
كذا في الايضاح وقد نقله عن دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجيء لخبر
لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة وما والا لما ينكر او في حكمه وفيه اشكال
لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطاء لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام
سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه يجيء لخبر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى
ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح وهو
ان طريق انما يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر ثم انه

قد يترك كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى امثلة
الاصلين وتركهما بقوله كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا
اعتقده غيره اى اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد
وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اى لذلك المعلوم الثاني
اى النفي والاستثناء افرادا اى حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اى مقصور
على الرسالة لا يتعداها الى التبرء عن الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة عالمون بكونه مقصورا
على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرء عن الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه
امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اى الهلاك فاستعمل
له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم
وشدة حرصهم على بقاء النبي عليه السلام فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال
او قلبا عطف على قوله افرادا اى او يستعمل له الثاني حال كونه قصر قلب نحو ان
انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان
مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين
لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع
اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اى لان الكفار القائلين لهذا القول
اعنى ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع وان
كان هذا الاعتقاد خطأ منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين
اعنى الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الآخر اعنى البشرية
بناء على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه
وقالوا ان انتم الا بشر اى انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف
الرسالة التي تدعونها ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي
بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا
بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا

بناء على فرض اذا سقط ع

سلموا انتفاء الرسالة عنهم ايثارا للجواب بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان
نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اي التماشي معه وارخاء العنان اليه
والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة
لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته اي اسكات الخصم والزامه

عليه ان ان يحصل من ذلك ايضا مستقيما على ذلك الاخ والاولى
بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم يتفق
على اخيه فكانه اخطاء فزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل

قد يترك كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى امثلة
الاصلين وتركهما بقوله كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا
اعتقد غيره اى اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد
وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اى لذلك المعلوم الثاني

قوله لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد يعنى الذى سماه المصنف قصر تعيين بناء على نكتة وهى ان الكفار ترى المخاطبين ونتكلم على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغى ان يصدر عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعى عند انتفاء معين اقول لا يخفى ان قطع الرسل بكونهم صادقين معناه انهم قاطعون بكونهم صادقين فى نفس الامر لا بكونهم صادقين عند الكفار فاذا اريد ان ينبهوا على ان قطعهم بصدقهم مما لا ينبغى وان غاية امرهم ان يترددوا بين الصدق والكذب كان معناه لا ينبغى منكم قطعكم بكونكم صادقين فى نفس الامر بل غاية ما ينبغى لكم فى شانكم ان تكونوا مترددين بين كونكم صادقين فى نفس الامر او كاذبين فيه وح لا يصح ان يشبه حالهم هذه بظاهر حال المدعى اذ ليس ظاهر حاله ان يتردد فى صدقه وكذبه بحسب نفس الامر وان اريد بظاهر حاله تردده فى كونه صادقا عند السامع او كاذبا عنده كما يشعر به قوله عند انتفاء معين كان معنى الكلام ينبغى لكم ان تترددوا فى صدقكم وكذبكم بحسب نفس الامر كما يتردد المدعى فى صدقه وكذبه عند السامع فيصير المعنى ركيكا ونظام الكلام منفكا اذ المقصود انكم تدعون فينبغى ان يقتصروا على ما هو ظاهر حال المدعى واعلم ان عبارة السكاكى هكذا فلم اذا انتم فى دعوتكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعى اذا ادعى بل انتم عندنا مقصورون على الكذب لا تتجاوزونه الى الحق كما هو تدعونه فقوله عندنا ليس ظرفا للدعوى اذ لا طائل فيه واذا جعل معمولا للحق كان التردد منسوبا الى المتكلم اى لستم عندنا كاينين بين الصدق والكذب والمعنى لستنا مترددين بين كونكم صادقين وكاذبين بل نحن جازمون بانكم كاذبون وح يتضح التشبيه بظاهر حال المدعى لان ظاهر حاله ان يتردد السامع فى صدقه وكذبه وينطبق على هذا المعنى غاية الانطباق قوله بل انتم عندنا مقصورون على الكذب الخ فالظاهر من عبارة المفتاح ما ذكره بعضهم انه انما جعله قصر افراد بناء على ان المتكلم اذا اعتقد ان المخاطب اعتقد تردده كان له ان يسلك معه طريق القصر فالكفار اعتقدوا ان الرسل اعتقدوا كونهم عند الكفار دائرين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعى ان يعتقد كونه دائرا بين الصدق والكذب عند السامع فقصروهم على ... لستم دائرين عندنا بين الصدق والكذب ولستنا مترددين فى ذلك بل انتم عندنا مقصورون على الكذب ولك ان تقول انما جعله قصر افراد بناء على ان الرسل مترددون فى انهم صادقون عند الكفار او كاذبون عندهم كما هو ظاهر حال المدعى من كونه مترددا بين كونه صادقا او كاذبا عند السامع وعلى هذا يكون قوله عندنا معمولا بحسب المعنى للصدق والكذب ويكون التشبيه ظاهرا وكذلك يكون قوله عندنا فى قوله بل انتم عندنا مقصورون على الكذب معمولا للكذب بحسب المعنى كانهم قالوا للرسل لا تترددوا بين كونكم صادقين وكاذبين عندنا بل اجزموا بانكم كاذبون عندنا وهذا الوجه مع كونه مخالفا لظاهر عبارته اقرب اليها مما ذكره الشارح

سيد

الرسالة التى تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي
بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا
بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا

بناء على قوله انه سقط ه

سلموا انتفاء الرسالة عنهم ايثارا للجواب بقوله وقولهم اى قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اى التماشى معه وارخاء العنان اليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته اى اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل عليهم السلام كانهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تع قد من علينا بالرسالة وهو ايضا جوابا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو داب المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر وهو انه استعمل فى قوله ان نحن الا بشر النفى والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاول اوفق بجواب المتن فليتفهم ومما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول قصر قلب قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى ع م ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فقوله ان انتم الا بشر قصر قلب على ما قررنا الآن واما قوله ان انتم الا تكذبون فالظاهر ايضا انه قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد يعنى الذى سماه المصنف قصر تعيين بناء على نكتة وهى ان الكفار قدروا المخاطبين وشبهوهم على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغى ان يصدر عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعى عند ان معين فقصر وهم على الكذب قصر تعيين وكقولك عطف على كقولك لصاحبك يعنى ان الاصل فى انما ان تستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه اى ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على ذلك الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم يشفق على اخيه فكانه اخطأ فزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل

المجهول منزلة المعلوم اي منزلة ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره
لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث اي انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون
ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء
الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت
وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تاكيد على تاكيد وتوسط ضمير الفصل المؤكد لافادة
الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر والعناية
به معروفة ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله
ولكن لا يشعرون فتعلم ان بين الطرق الاربعة مشاركة رباعية كما مر وثلاثية كاشتراك
الثلاثة الاول في ان دلالتها على القصر بالوضع والثلاثة الاخيرة في انه لا تنصيص فيها
على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وثنائية كاشتراك الاخيرين في صحة مجامعة
لا العاطفة ومزية انما على العطف انه يعقل منها اي من انما الحكمان اعني
الاثبات للمذكور والنفي عما سواه معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات
ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد او على العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد وتعقل الحكمين معا
ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما في العطف واحسن
مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار
من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر والتامل منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم قال
الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما يكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان
لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم
ان ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه
ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدا
والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول
نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا
الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما جاء

١٢٨

قوله سوى المفعول معه نحو ما استوى الا الماء والخشبة فانه لا يجوز الا ان يذكر مع الواو او بدون الواو والثاني لا يجوز لابطال الواو وابطال الحالة واما الاول فلانه يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالا ١٢ منه

وماجاء راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام
زيد الا في الدار وما نام الا في الليل وما ضربته الا للتاديب وما طاب الا نفسا ونحو
ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ماجاءني رجل الا فاضل
وماجاءني احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا راسه وما سلب زيد الا ثوبه فني الكل
يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول
مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر
الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا
او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما بحالهما اي جاز على قلة تقديم
المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه واداة الاستثناء
بحالهما وهو ان يكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب
الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب
الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول
الشاعر لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله كان لم يمت
حي سواك ولم يقم على احد الا عليك النوايح وكذا سائر المعمولات وانما قل ذلك
لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول هي الضرب
المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب
فلا بد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني لتتم تلك الصفة وانما جاز مع قلته
لانها في الحقيقة تامة بذكر المتعلق في الآخر وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما
عن مكانهما بان يؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال في ما ضرب زيد الا عمرا
ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تاخر الاداة عن
المفعول وفي ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم الفاعل على المفعول
لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس
المقصود فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كانا

تعديته باللام لتضمنه معنى الاصغاء يا قوم لا اشتهي باب الامير الا كارها ولا دفاع الحاجب

مناخرين عن المقصور كما هو الشايع او متقدمين عليه كما هو القليل واعلم ان

تعديمهما بحالهما ايضا مما منعه بعض النحاة فقالوا الظرف في قوله تعالى وما نريك اتبعك

الا الذين هم اراذلنا بادي الراي منصوب بمضمر اي اتبعوك في بادي الراي وكذا باب الامير

في البيت الاول اي لا اشتهي باب الامير والنوائح في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي قامت

النوائح وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار المضمر لا يخلو عن تعسف نعم

يصح فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب ومن هذا قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد

عمرا منصوب بمضمر كانه قيل ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا

اي ضرب عمرا قال المصنف وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك

لان من ضرب لابهامه استفهام عن جميع من وقع عليه حتى انك اذا ضربت زيدا

وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع فعلى هذا

لا يكون غير عمرو وفي المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر

في الفاعل والمفعول جميعا وقد خص على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء

قائلين ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن

ان يقال انما يلزم اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعا ويمنع صحة هذا الكلام

في غير هذا المقام ووجه الجميع اي السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدا

والخبر او الفاعل والمفعول او غير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي ترك فيه

المستثنى منه توجه الفعل الذي قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه

الى مقدر هو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عاما ليتناول المستثنى

وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح

ولذلك ترانا في علم النحو نقول تانيث الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر ان

كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى المبني للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى

الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع

للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء وفيه

وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل
اصلا فالاحسن ان يقال تانيث الفعل كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر
الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فكيف يسند
الفعل المنفى الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر
العام وليس المذكور في الفعل ضمير عايد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فاتني فان اسم كان ضمير عايد
الى ما نحن عليه وكقوله تع ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيمن قرأ بالياء فان فاعله ضمير
عائد الى حاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى مذهبه يكون هند مثلا في ما قام الا هند بدلا
من الضمير العايد الى احد لكن التزم في هذا القسم الابدال ولم يجوز النصب لاسقاط المستثنى منه
من اللفظ بالكلية والاقتصار على ضميره العايد الى ما ليس في اللفظ وانصراف العامل
الى المستثنى مناسب للمستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد
وفي نحو ما كسوته الا جبة لباسا وفي نحو ما جاء الا راكبا كائنا على حال من الاحوال
وفي ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما صليت الا في المسجد في مكان
من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح تفسير المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى منه
بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة شيئا مع صحة
اطلاقه على الجبة وكذا في ساير الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك وفي
صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا وظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان النفي
متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب
منه اي من ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عدا ذلك الشيء
على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما
خبر مبتدا نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد
او حال نحو جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن
قد نحو او نحو ما اتيته الا اتاني وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني آدم
الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا

ما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال مما لا يقارن مضمونه لمضمون عاملة الا على تاويل
العزم والتقدير ان ما ايس الشيطان من بني آدم غير النبي والاعاز تمنا على اتبائهم من قبلهن
كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا جعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل
وفي انما يوخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا فالقيد الاخير مما وقع بعده بمنزلة
الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه ان تقديم المقصور عليه على غيره
للالباس فانه انما جاز في النفي والاستثناء على قلته لعدم الالباس بناء على ان
المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر عنه وههنا ليس
الا مذكورا بل الكلام متضمن لمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا
زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا
زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان تقديم
المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيدا ضربت
فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب اسامياً لم تزده معرفة وانما لذة
ذكرناها ان ما ذكرناها الا لذة ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا
من انما وهذا ليس كذلك وغير كالا في افادة القصرين اي قصر الموصوف على
الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا تقول في قصره ما
زيد غير شاعر افرادا وما زيد غير قائم قلبا وفي قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارين
بحسب المقام وفي امتناع مجامعته لا العاطفة لا تقول ما زيد غير شاعر لا منجم
ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو لا لانتفاء شرطها لكون منفيها منفيا قبلها بغيرها من كلمات
النفي الباب السادس الانشاء قد يقال على نفس الكلام الذي ليس لنسبته خارج
تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على ما هو فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد
ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام
وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله والفظ
الموضوع له كذا وكذا لظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام الذي للتمني

واجب بان زيدا في المثال المذكور لا يحتمل كونه منصورا عليه بل انما ... بل المقصور عليه هو الفاعل والتقدير ما زيد اضرب الا انا فهذا التركيب يفيد حصر ... على الفاعل ... انا وان في على المفعول بالتقديم

الذي فيه التمني وكذا النداء ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون البحث عن غير احوال اللفظ

لان المقصود ونجز اليه آخر الامر فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهي

ونحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم

ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه

بمزيد ابحاث لم تذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل اخبار

نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار هو الخبر

والطلب فالانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع

طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب

...

عليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه

وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني فان النصب

قرينة تدل على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان

وانما يضمر ان في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام منها هو التمني فيما يفرض

بلو غير الواقع واقعا كذلك يطلب بليت وقوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل انما

لو التي تجيء بعد فعل فيه معنى التمني نحو ودوا لو تدهن وهي حرف مصدرية وكثيرا ما

يستغني بها عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها نحو لو كان لنا مالا فاحج اي اود لو كان

لي مال قال الله تعالى لو ان لنا كرة فنكون من المحسنين قال السكاكي كان حروف التنديم والتحضيض

وهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما ماخوذة منها كانها ماخوذة من هل ولو

اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما علة لقوله مركبتين

والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا

لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنين

معنى التمني ليتولد علة لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة

التمني بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنين هما اياه في الماضي التنديم نحو

هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على

ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم

قصدا الى حثه على القيام ومع هذا فلا يخلو عن ضرب من التوبيخ واللوم على

ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر

مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به

في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبة مع لا وما المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب

التنبيه على الزام هل ولو معنى التمني وهذا مشعر بان ما يقع في بعض النسخ لتضمينهما ليس

على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد ايضا محصول كلام المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا

فكان المعنى ليتك اكرمته متولدا منه معنى التنديم وانما لم يجعل تركيبهما من اول الامر

لتضمين معنى التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة

فان هل ولو قد يستعملان للتمني وتمنى ما مضى يناسب التنديم وما يستقبل السؤال

وينتصب بان مضمرة بعد خمسة احرف وهي حتى واللام الجحود واو بمعنى الى ان وواو الجمع وان في جواب الاشياء الستة الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض وذلك قولك سرت حتى ادخلها وجئتك لتكرمني ولالزمنك او تعطيني حقي ولا تاكل السمك وتشرب اللبن وائتني فاكرمك ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي وما تاتينا فتحدثنا وهل لنا من شفعاء فيشفعوا وليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما والا تنزل فتصيب خيرا مفصل

السؤال والتحضيض وانما ذكر هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منهما
حرفا موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف مما يأباه
كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان
نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول فبسبب بعده عن الحصول اشبه
المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر من انه طلب محال او ممكن
لا طماعية في وقوعها بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس
تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك
تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجي
ليس بطلب ومنها اي ومن انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة في
الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق
والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين
واني ومتى وايان فبعضها يختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها
لا يختص بشيء منهما بل يعم القبيلين وبهذا الاعتبار صار اهم فقدمه المصنف وقال
فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد
وما يجري مجراهما كقولك اقام زيد وازيد قائم فانت عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب
او السلب وتطلب تعيينها او التصور اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب
تصور المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل فانك تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه
وفي طلب تصور المسند افي الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم ان الدبس
محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق والمطلوب هو التعيين فالمطلوب
في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالا ويطلب بالاستفهام تفصيله ولمجيء الهمزة
لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم
يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك
لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول

الحاصل وسويه بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول وهذا
ظاهر في اعم ما عرفت واما في نحو ازيد قام فلا اذ لا نسلم ان تقديم المرفوع يستدعي التصديق
بنفس الفعل غايته انه يحتمل لذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب
التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل
بمعنى قد لا بانه يختص بطلب التصديق كما سيجيء والمسؤول عنه بها اي الذي يسأل عنه بالهمزة
هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر
من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فيكون على هذا
لطلب التصديق بصدور الفعل منه واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب
تصور المسند اعني الضرب هو ام الاكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما فمثل هذا يحتمل
ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب
القرائن فنحو قولك افرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه سؤال عن وجود
نفس الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب ام اشتريته سؤال عن تعيين المسند
وبهذا يظهر ان كلام المصنف لا يخلو عن تعسف والفاعل في اانت ضربت
اذا كان الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول في ازيدا
ضربت اذا كان الشك في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب المخاطب وكذا
سائر المتعلقات نحو افي الدار صليت وايوم الجمعة سرت وتاديبا ضربته
وارا كبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز ومما يؤيد ذلك انك تقول اقلت
شعرا قط ارايت اليوم انسانا فيصح ولا يصح ان تقول اانت قلت شعرا
قط اانت رايت انسانا اذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا لان ذلك
انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر
ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما قيل
شعر على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص
بهذا دون ذلك حتى يسأل عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب نحو هل

وتدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق بحصول
القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اى لاختصاص هل بطلب التصديق امتنع هل
زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة
لطلب تعيين احد الامرين مع ثبوت اصل الحكم فهل لا تكون الا لطلب التصور
بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع
فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه يصح ولا يمتنع لما يجئ
فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول
التصديق في ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو علم
بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو
غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما وقبح هل زيدًا
ضربت لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل طلبًا لحصول
الحاصل وهو قبيح وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر
اى هل ضربت زيدًا ضربت لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع
لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه لتقبيحه
سوى ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه الحب
المنى على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قائل به دون ضربته اى لم يقبح
هل زيدًا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيدًا اى هل ضربت زيدًا ضربته
بل هذا ارجح لان الاصل تقديم العامل على المعمول فلا يستدعى حصول التصديق
بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق فيحسن وذكر بعض المحققين
من النحاة انما مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان منصوبا بالمضمر
يفسره الظاهر فلا يجوز اختيارًا هل زيد اضربته بل لا بد من ايلائها اياه نقل
لفظا وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اى لان التقديم يستدعى
حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتاخير في نحو

رجل عرف واجب وان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى
واسروا النجوى الذين ظلموا وانما لم تحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل
فعل محذوف ويلزمه اى السكاكى ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر
المعرفة ليس للتخصيص حتى يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل على انه
مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل زيد خرج
على تقدير الفعل فتصحيح للوجه القبيح البعيد لا انه شائع حسن وههنا نظر
وهو انا لا نم لزوم ذلك لجواز ان يكون قبحه لعلة اخرى فان انتفاء علة
مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في الباب انه لا يلزم
على ما ذكره السكاكى قبح هل زيد عرف لا انه يلزم عدم قبحه وعلل غيره
اى غير السكاكى قبحهما اى قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى
قد في الاصل واصله اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغريين وترك الهمزة
قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت هى مقام الهمزة وتطفلت عليها
في الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا ما هى بمعناها فان قلت هذا يقتضى
ان لا يصح او يقبح دخولها على الجملة الاسمية التى طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد
والا فالفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها
اذا رات الفعل في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف
وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها تسلت
عنه ذاهلة وهى اى هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين
وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك
يعنى انه لا يصح استعمال هل لانكار اثبات الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغى
ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال
فلا يصح لانكار الفعل الواقع فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة
على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب

الضرب في المستقبل وقد صرّح السكاكي بذلك وقال في ان يكون الضرب واقعا
وعُلم ان هذا الامتناع جارٍ فيما اذا دلّت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع
بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المقال او حالية
كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك اتضرب اباك واتشتم السلطانَ
فانه لا يصح وقوع هل هذا الموقع وبهذا ظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك
من جهة ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لانّ الواجب
مقارنة الحال لوقوع الفعل وانتفاؤها هٰهنا ممنوع الا ترى انه يصح قولنا يجيء
زيد راكبا وساضرب زيدا وهو بين يدي الامير قال الحماسي ساغسل
عني العار بالسيف جالبا عليّ قضاء الله ما كان جالبا وفي التنزيل سيدخلون
جهنم داخرين واعجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد
صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لما سنذكره في بحث الحال فهم منه
ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد هل
تضرب بالحال واورد قول النحاة دليلا على كلامه وهو ينادي على خطائه
ولم ينقل عن احد امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال وتحقيق ان التعرض
لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان يشتغل به لكن نخاف على القاصرين
ان يقعوا فيه من غير تأمل ويأخذوه مذهبا ولاختصاص التصديق بها اي
لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما يقال تخصك بالعبادة
بمعنى لا نعبد غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص
بما كونه زمانيا اظهر ما موصولة وكونه مبتدأ خبره اظهر وزمانيا خبر الكون اي
بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم
فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع
بالاستقبال لذلك فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول
اعني اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء

لم يرد اختصاصها بالفعل

والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال من حيث هي
لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي لان الذوات ذوات
فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل
كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون
مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد في معرض
الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون لانها
داخلة على الفعل حقيقة وفي هل انتم تشكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا لان انتم
فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون ادل على طلب
الشكر من افانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل
ادعى للفعل من الهمزة فتركه معه اي ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اي على كمال
العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اي ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن
هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات وابراز
ما سيوجد في معرض الوجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل
ينطلق زيد فكان الاولى به ان يدخلها على الفعل كما هو اصلها وهي اي هل قسمان
بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء او لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة
او لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء او لا وجوده له كقولنا
هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده وقد اعتبر
في هذه شيئان غير الوجود وفي الاولى شيء واحد فلذا كانت مركبة بالنسبة
اليها فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة والباقية من الفاظ
الاستفهام تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب
بكل منها تصور شيء آخر فقيل فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء
طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لاي معنى وضع فيجاب
بايراد لفظ اشهر سواء كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اي حقيقته

اى حقيقته التى هو بها هو كقولنا ما الحركة اى ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب
بايراد ذاتياته من الجنس والفصل ويقع هل البسيطة فى الترتيب بينهما
اى بين ما التى لشرح الاسم والتى لطلب الماهية يعنى مقتضى الترتيب الطبيعى
ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم فى نفسه ثم ماهيته وحقيقته
لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ثم
من لم يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية
له ولا حقيقة لان الماهية ما به يكون الشىء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق
بين المفهوم من اللفظ بالجملة وبين الماهية التى يفهم من الحد بالتفصيل غير قليل
فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشىء الذى يدل عليه الاسم اذا
كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات
لما كان لها مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب الحقيقة وبحسب الاسم
واما المعدومات فلما لم تكن لها الا المفهومات لم تكن لها حدود الا بحسب الاسم
لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى
ان ما يوضع فى اول التعاليم من حدود الاشياء التى يبرهن على وجودها فى اثناء
العلم انما هى حدود بحسب شرح الاسم ثم لما اثبت وجودها وبرهن عليه صار تلك
الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة كذا ذكره الشيخ فى الشفاء فعلم
ان الجواب الواحد جاز ان يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس
الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد فى وقتين ومن العارض المشخص الذى للعلم
اى يطلب بمن الامر الذى يعرض لذى العلم فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من فى الدار
فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل من
قبيلة كذا ونحو ابن فلان واخو فلان وما اشبه ذلك فانما صح من جهة ان
المخاطب يفهم منه التشخص بحسب انحصار الاوصاف فى الخارج فى شخص وان كانت
تلك الاوصاف نظرا الى مفهوماتها كليات وقال السكاكى يسال بما عن الجنس

تقول ما عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه
السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ
مفرد موضوع وما الاسم اي اي اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة
على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة او عن الوصف تقول ما زيد
وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث سيروا فقد سبق المفردون قيل وما المفردون
قال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسال بمن عن الجنس من ذوي العلم تقول
من جبرئيل اي ابشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نم انه للسؤال عن الجنس وانه
يصح في جوابه ان يقال من جبرئيل ملك بل جوابه ملك ياتي بالوحي الى الرسل ونحو ذلك مما
يفيد للسامع تشخيصه وتعيينه واما ما ذكره السكاكي في قوله تعالى حكاية فمن ربكما يا موسى
ان معناه ابشر هو ام ملك ام جني فاده يظهر من جواب موسى عليه السلام
بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد تعينه وتشخصه
على ما ذكرنا ويسال باي عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين
خير مقاما اي الخن ام اصحاب محمد عليه السلام فان الكافرين والمؤمنين وهم
اصحاب محمد عليه السلام قد اشتركا في الفريقية فسالوا عما يميز احدهما عن الآخر
والامر الاعم المشترك فيه هو مضمون ما اضيف اليه اي يوضح قوله في المفتاح يقول
القائل عندي ثياب فتقول اي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها
عندك عما يشاركها في الثوبية قيل انه اذا اضيف الى مشار اليه كقولنا ايهم يفعل
كذا فجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية او اسم علم واذا اضيف الى كلي فجوابه
كلي مميز لا غير وعلى الجملة هو طالب للتمييز ويسال بكم عن العدد نحو سل
بني اسرائيل كم اتيناهم من آية بينة اي كم آية اتيناهم اعشرين ام ثلثين
ام غير ذلك والغرض من ذلك السؤال التقريع والاستفهام استفهام
تقرير اي حمل المخاطب على الاقرار ومن آية مميز كم بزيادة من قالوا واذا انفصلوا
بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول

بالمفعول كما مر في الخبرية وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز الاستفهامية
لم اعثر عليه مجرورا الا بمن في نظم ولا نثر ولا دال على جوازه كتاب من كتب النحو واقول
سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ويسأل بكيف عن الحال وباين عن المكان
وبمتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل قيل
ويستعمل في مواضع التفخيم مثل يسأل ايان يوم الدين وانى يستعمل تارة بمعنى كيف
ويجب ان يكون بعده فعل نحو فأتوا حرثكم انى شئتم اي على اي حال ومن اي شق اردتم
بعد ان يكون الماتي موضع الحرث ولم يجئ انى زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين
نحو انى لك هذا اي من اين لك هذا الرزق الاتي كل يوم وقوله يستعمل اشعار بانه
يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الاخر
مجازا وايضا قد ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى اين الا انه في الاستعمال مع من
ظاهرة كما في قوله من اين عشرون لنا من انى او مقدرة كقوله انى لك هذا
اي من اين فقال المصنف انه يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة
اضمار من او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق
كهل وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما
كالهمزة فانها تجيء لطلب التصور والتصديق لعراقتها في الاستفهام ولهذا تجوز ان يقع
بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة لقوله تعالى ام هل يستوي الظلمات والنور
وقوله تعالى ام من هذا الذي هو جند لكم وقوله ام ماذا كنتم تعملون وقول الشاعر ام كيف
ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن فام هنا بمعنى بل التي
تكون للانتقال من كلام الى اخر من غير اعتبار استفهام لقوله تعالى ام انا خير من
هذا الذي هو مهين وبهذا يضمحل ما قيل في قوله تعالى اكذبتم باياتي ولم تحيطوا بها علما ام
ماذا كنتم تعملون من ان ام ان كانت متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين
والاخر يلي الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى
بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها اذ لا يستفهم عن الاستفهام

ولا حاجة الى ما قيل في الجواب من انها منقطعة والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا واذا لم

تكذبوا فاي شيء كنتم تعملون ثم هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل في غير

الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان

انه من اي نوع من انواعه مما لم يحم احد حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه

قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين امنوا معه متى نصر الله وبيت السقط الام وفيم

تنقلنا ركابك ونأمل ان يكون لنا اوان والتعجب نحو ما لي لا ارى الهدهد والتنبيه

على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الادب الم اؤدب فلانا

اذا علم ذلك والتقرير قد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقال بمعنى حمل المخاطب

على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو المراد قصده المصنف ههنا بايلاء المقرر به

الهمزة اي يشترط ان يلي الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر في حقيقة

الاستفهام من ايلاء المسئول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله

على الاقرار بالفعل وانت ضربت في تقريره بالفاعل وازيدا ضربت في

تقريره بالمفعول وكذا ابزيد مررت واراكبا سرت وغير ذلك ومما

جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى حكاية أانت فعلت هذا بآلهتنا

يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار ان كسر الاصنام قد كان

بل على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى الفعل في قولهم أانت فعلت

هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت

ام لم افعل واعترض المصنف عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهام على اصله

اذ ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عليه السلام هو الذي

كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليه

ما قبل الآية وهو انه عليه السلام قد حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد

ان تولوا مدبرين ثم لما راوا كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بآلهتنا انه

لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك

انه كسر الاصنام

ذلك من خليفة ومن ذمة الاصنام وقد روي انهم هربوا وتركوه في بيت الاصنام
ليس معه احد فلما ابصروه يكسرهم اقبلوا اليه يسرعون ليكفوه وقوله بايلاء المقرّر به
الهمزة يعني اذا كان التقرير بالهمزة فانها هي التي تجي للتقرير بالفعل والفاعل
وغيرها بخلاف البواقي فانّ هل تكون للتقرير بنفس الحكم نحو هل ثُوّب الكفار
والاسماء الاستفهامية للتقرير بما يسأل بها عنه نحو كم آتيناهم من اية وماذا فعلت
بفلان ومَن الذي قتلته ونحو ذلك والانكار كذلك اي بايلاء المنكر الهمزة يعني
اذا كان الانكار بالهمزة وامّا غيرها وان صح مجيئه للانكار لكن لا تجري فيه هذا التفصيل
وهو مثل قولك ماذا اتضرّك لو فعلت كذا ومن ذا فعل كذا وكم تدعوني وكيف
تؤذي اباك ومن اين يدري ما العرار من النرّنو وما اشبه ذلك واما الهمزة فهي
لانكار ما يليها كالفعل في قوله ايقتلني والمشرفي مُضاجعي فانه ذكر ما يكون
منفا من الفعل فلو كان لانكار الفاعل وانه ليس ممن يتصور منه الفعل
على ما قد سبق الى الوهم مما احتاج الى ذلك كالفاعل في قوله تعالى اهم يقسمون
رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول
وهو مولود المشرفي مضاجعي
في قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا فانّ المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي واما
قوله تع اتتخذ اصناما آلهة فالمنكر هو نفس اتخاذ الآلهة فلهذا اولي الفعل الهمزة
وكالحال في قولك اراجلا اسير اليه وكذا غير ذلك من المتعلقات وكذا ازيدا
ضربتَ يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسّر
وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون الانكار على نفس الفاعل بحمل التقديم
على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على ان يكون التقديم لمجرد التقوّي وجعل
صاحب المفتاح قوله تعالى افانت تكره الناس وافانت تسمع الصمّ من قبيل
تقوية حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب وهو النبي عليه السلام لم يعتقد اشتراكه
في ذلك ولا انفراده به وجعلها صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا
الى انه عليه السلام لفرط شغفه بايمانهم وتبالغ حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته

اقول انكار الشيء بمعنى كراهته والنفرة عن وقوعه في احد الازمنة واعتقاد انه مما لا ينبغي ان يقع والنفرة عنه ... يستلزم عدم توجه الذهن اليه المستدعي للجهل به ... فينتقض الاستفهام عنه وانتقول الاستفهام ... عنه يستلزم الجهل به المستلزم لعدم توجه الذهن اليه ... ان المنكر مما لا ينبغي ان يكون والنفرة عنه وادعاء ... انه مما لا ينبغي وقوعها وفيه ... سبره ... حال الانكار بمعنى التكذيب الى ... والعرار نبت طيب الريح بهار البر ... وهو نبت طيب الريح ... ٢
... من شجر البادية وارى ... النور شجر طيب الرائحة ... محارصحاح

على ذلك لا ايقال همزة الانكار بمنزلة حرف النفي وقد مر ان مايلى حرف النفي يفيد
التخصيص قطعا فكيف يحمله السكاكي على التقوي دون التخصيص لانا نقول لو سلم
ان الهمزة حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين مايلى حرف النفي وغيره
بل جعل الجميع محتملا للتقوي والتخصيص ان كان مضمرا او متعينا للتخصيص
ان كان مظهرا منكرا او للتقوي ان كان معرفا وقد اشار هنا الى ما تذكر هذا التفصيل
ثم قال فلا تحمل نحو قوله تعالى آالله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر من الله
دون غيره ولكن احمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا يوهم
ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار نفس الفاعل اذا ساعد
عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف
لا يحتمل اعتبار التقديم فكانه بنى على هذا صحيح مذهب القوم ومنه اي من مجيء الهمزة
للانكار اليس الله بكاف عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي
اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار
بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى الم نشرح
لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك فقد يقال ان للانكار وقد يقال انها
للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس يجب ان يكون بالحكم الذي دخل
عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله ءانت قلت
للناس اتخذوني وامي الهين فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى عليه السلام
من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم قوله والانكار كذلك اي على ان صورة انكار
الفعل ان يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار
اليها بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى وهي نحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد
الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما نفيته
من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى آالذكرين حرم ام الانثيين
اما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم عن اصله وكذا اذا وليها

١٣٧

وليها الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما وغير الفاعل نحو افي

الليل كان هذا ام في النهار وافي السوق كان هذا ام في المسجد الى غير ذلك

والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت

ربك فان العصيان واقع فمعنى هذا الاستفهام توبيخ بمعنى التثبت وانكار بمعنى

انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله فوق البدر يوضع ان مهادا فانه للتوبيخ مع شائبة

من الانكار بادعاء انه اعلى مرتبة من ذلك او لا ينبغي ان يكون اي يحدث ويتحقق

مضمون ما دخلت عليه الهمزة نحو اتعصي ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان

او للتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو افاصفيكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل

اي لا يكون نحو انلزمكموها اي انلزمكم تلك الهداية او الحجة اي انكرهكم على قبولها

ونقسركم على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام وعليه

قوله تع هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر وهل يدخر الضرغام قوتا

ليومه اذا ادخر النمل الطعام لعامه وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي

للتوبيخ ايضا كقوله تعالى ماذا عليهم لو آمنوا بمعنى اي تبعة ووبال عليهم في الايمان

وترك النفاق وهذا للذم والتوبيخ والاكثر مصلحة فيه والتهكم عطف على الاستبطاء

نحو اصلواتك تامرك ان نترك ما يعبد آباؤنا والتحقير نحو من هذا والتهويل كقراءة

ابن عباس رضي الله عنهما ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ

الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين والاستبعاد

نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه هذا كله ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام

اذا امتنع حملها على حقيقتها تولد منه بمعونة القراين ما يناسب المقام ولا تنحصر

المتولدات فيما ذكره المصنف ولا ينحصر ايضا شيء منها في اداة دون اداة بل الحاكم

في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان تقتصر في ذلك على معنى

سمعته او مثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال

الروية والله الهادي ومنها اي ومن انواع الطلب الامر وعرفوه بانه طلب فعل

وذلك ان شعيبا صلعم كان كثير الصلوة وكان قومه اذا راوه يصلي تضاحكوا فقصدوا بقولهم اصلواتك من مرك الهزء والسخرية لا حقيقة الاستفهام ح

غير كف على جهة الاستعلاء واحترز بغير الكف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء
اي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس
وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو كُفَّ عن القتل ثم اختلف الاصوليون في
ان صيغة الامر لماذا وُضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط
وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشترك بينهما
لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك بينهما وهو الطلب وبين الاشتراك
اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل منها
وقيل للقدر المشترك بين الثلاثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب
ولما لم يكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يجزم المصنف بشيء واشار
الى ما هو اظهر عند العقل لقوة اماراته فقال والاظهر ان صيغته من المقترنة
باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا وفي هذا اشارة الى ان اقسام
صيغة الامر ثلاثة الاول المقترنة باللام الجازمة وتختص بالفاعل غير المخاطب
والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة
والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاول
والثاني لغلبة استعمالها في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء
سماهما النحويون امرا سواء استعمل في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ
اغفر في قولنا اللهم اغفر لنا امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه
امر تمييزا بين البابين موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي حال كون الطالب
مستعليا سواء كان عاليا في نفسه او لا لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة
الى ذلك الطلب اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات
الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر
بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة
او لام الاباحة مثلا يمد كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة
اي يقوي

[illegible]

حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا نم ان الامر في قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى طلب الفعل
استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة في قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة
جواب سؤال مقدر
والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة
الماضي والمضارع ومثالهما فليتامل ويمكن ان يجاب بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم
نحو قم وليقم امرا دون ان يسموه اباحة مثلا تمتد ذلك في الجملة وان لم يصلح
لكونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء
دليلا عليه وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اى غير طلب الفعل استعلاء مما يناسب
المقام بحسب القرائن وذلك بان لا يكون لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن
لا على سبيل الاستعلاء فالى الاول اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن ا
او ابن سيرين والتهديد اى التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف
وفي الصحاح هو تخويف مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فاتوا بسورة
من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا
اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونوا قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك
لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة فمعنه الانة على سرعة تكوينه تع
اياهم قردة وانهم مسخرون له منقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون
حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق
على العذاب
بينها وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل
فابيح واذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد
الطرفين من الفعل والترك انفع له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما
والتمني نحو قول امرء القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح
منك بامثل الاصباح الصبح والانجلاء الانكشاف يقول ليزل ظلامك بضياء
الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل منك عندي لاني اقاسي همومي نهارا كما اقاسيها
ليلا او لان نهاري مظلم في عيني لازدحام الهموم علي فليس الغرض طلب الانجلاء
من الليل لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل

فيجوز ان يجالس احدهما او كليهما
وان لا يجالس احدا اصلا
نظيره ان يقول لمن يسلك عمل الشر او او
اذ ليس المراد طلب اتيانهم بسورة من مثله لكونه محالا

من تباريح الجوى ولواعج الاشواق والاستطالة تلك الليلة كانه لا يرتقب انجلاءها وليس له طماعية فيه ولا توقع فلهذا يحمل على التمني دون الترجي وان الثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب للفعل [redacted] على سبيل [redacted] التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس في العرف انما يقال للطلب على سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهومه الا الطلب استعلاء والفور والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منهما ومنها اي ومن انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو لا تفعل وفي عرف النحاة يسمى نفس هذه الصيغة نهيا في اي معنى استعمل كما يسمى افعل امرا وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك

او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل والمذهبان متقاربان وفي الجملة قد يستعمل
النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف او الترك كالتهديد كقولك
لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد طلب كفه عن
صفة لعبد
الامتثال او يستعمل لطلب الكف او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء
بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي او على سبيل
التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل
الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك
نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت على ذلك
وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد
الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي
ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك
وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتمني يكن خيرا لك
اي ان لا تشتمني يكن خيرا لك وقد ذكر في تحقيقه وجهان احدهما ان هذه الاربعة
فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود
اي باعث
ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب في الخارج لان العلة الغائية
بوجودها معلولة للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية
ولهذا قالوا ان العلة تتقدم في الذهن على المعلول وتتاخر في الخارج عنه
وهذا معنى قولهم اول الفكر آخر العمل ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب
الحامل مسببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب وان ذكر المسبب
الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب
اذ ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثاني فانجزم السبب
الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء وثانيهما ان كل كلام لا بد فيه من حامل
للمتكلم عليه والحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب بمضمونه وعلى الطلبي

كون المطلوب مقصود المتكلم لذاته او لغيره يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله
هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب
جوّز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت
بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لاجل ذلك المذكور لا لنفسه
فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا هذا اذا كان
المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء من مفهومها وقصد السببية
بخلاف قولنا اين بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرف بيته
اضرب زيدا في السوق واما قوله تعالى قل للذين آمنوا يقيموا الصلوة فلان
الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء
عليه وان كان متوقفا على شيء آخر نحو ان توضأت صح صلوتك
واذا لم يقصد السببية يبقى المضارع على رفعه اما حالا نحو ذرهم في خوضهم
يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا يحبك او استينافا اي جوابا عن سؤال
يتضمنه ما قبله نحو قم يدعونك واما العرض وان عده النحاة احد الاشياء
التي يقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابه المضارع كقولك الا تنزل تصب خيرا اي ان
تنزل تصب خيرا فمولد من الاستفهام اي ليس هو بابا على حدة بل الهمزة فيه
همزة الاستفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام
لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فتولد
منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه وهذه في التحقيق همزة
انكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات فلهذا صح تقدير الشرط
المثبت بعده نحو ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون
من جنسها فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر
تدخل النار او اسلم تدخل النار يعني ان تكفر او ان لا تسلم تدخل النار
خلافا للكسائي فانه يجوزه تعويلا على القرينة ويجوز تقدير الشرط في غيرها

في غيرها اي غير هذه المواضع لقرينة نحو ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان
ارادوا اولياء بحق فالله هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه المولى والسيد
لان قوله ام اتخذوا انكار لكل ولي سواه فان قلت لاشك ان انكار توبيخ بمعنى
لا ينبغي ان يتخذ من دون الله اولياء وحينئذ يترتب عليه قوله فالله هو الولي من
غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله تعالى هو المستحق للعبادة
قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء ولا يخفى على ذي طبع حسن
قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام
انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان جعلوا الاستفهام الانكار
بمعنى النفي لم يقصدوا انه لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد من نفسه
التفاوت وانه يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الآخر وحذف الشرط
في الكلام كثير وسنتعرض له في بحث الايجاز ان شاء الله تعالى ومنها اي ومن انواع
الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فيا
وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة او بالنسبة
الى الامر الذي ينادي له يعني انه بلغ من علو الشان الى حيث ان المخاطب لا يفي
بما هو حقه من السعي فيه وان بذل وسعه واستفرغ في جهده فكانه غافل عنه
واي والهمزة للقريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب
لا يغيب عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان
واما يا فقيل حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال وقيل بل للبعيد
واستعمالها في القريب اما لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة
المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان المخاطب مع
تهالكه على الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها النبي بلغ ما انزل اليك
واما للحرص على اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته
وانه بعيد من التنبه نحو استمع يا ايها الغافل واما لانحطاط شانه تبعيدا له

نعمان الاراك بفتح النون واد في طريق الطائف
يخرج الى عرفات والاراك جمع اراكة وهي
شجرة طيبة الرائحة يتخذ منها السواك
والربع المنزل
صح

عن المجلس نحو يا هذا وقد يستعمل صيغته اي صيغة النداء في غير معناه وهو
طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال
لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص
في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك
ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه
وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال
باكرام الضيف او التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة او لمجرد
بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن
نقرأ ايها القوم وكل هذا صورته صورة النداء وليس به لان ايا وما جعل
وصفا له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق فلا يجوز
فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فكره التصريح باداته فقوله
ايها الرجل فاي مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموعه في محل النصب
على الحال ولذا قال المصنف في تفسيره اي متخصصا من بين الرجال وقد يقوم
وقد يقوم مقام اي اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف
او مضاف نحو انا معاشر الانبياء وربما يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب
قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا من النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو
ايها الرجل منقول قطعا والمضاف يحتمل امرين النقل فيكون منصوبا بيا مقدرة
وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعني او اخص قال الامام المرزوقي
في قوله انا بني نهشل لا ندعي لاب الفرق بين ان ينصب بني نهشل على الاختصاص
وبين ان يرفع على الخبرية هو انه لو جعل خبرا لكان قصده الى التعريف نفسه
عند المخاطب فكان فعله لذلك لانه عن جهول فيهم وجهل عن المخاطب بشانهم
واذا نصب امن من ذلك فقال مفتخرا انا اذكر من لا يخفى شانه لا نفعل كذا
وكذا ومما يستعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو يا لله من الم الفراق ومنها

ومنها التعجب نحو يا لَلماء ويا لَلدواهي لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه ومنها
التلذذ والتحير كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله ايا منازل
سلمى اين سلماك وكقوله يا ناق جدّي فقد افنت اناتك بي صبري وعمري
واحلاسي وانساعي ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت
جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله يا عين باكي عند كل صباح ومنها
الندبة كقولك يا محمداه كانك تدعوه وتقول تعال فانا مشتاق اليك وامثال
هذه المعاني كثيرة في الكلام فتامل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع
الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي على انه من الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها
بافعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث
الشرط من ان الطالب اذا عظم رغبته في شيء كثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا
فيورده بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من
البليغ نحو رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص واما غير البليغ فهو
ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر
المولى اليّ ساعة دون ان يقول انظر لانه في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة
في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون ممن لا يحب ان يكذب
الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك
تأتيني غدا مقام ايتني تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا
صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه الصورة
مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات
المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى كان
المخاطب سارع في الامتثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب
ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه او لقوة الاسباب
المتأخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه الانشاء كالخبر

في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند
ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء
الخبر الناظر والمتأمل في الاعتبارات ولطائف العبارات فان الاسناد
الانشائي ايضا اما مؤكد او مجرد عن التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف
مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل مطلق
او مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات اما متقدمة او متأخرة
مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات
المناسبة في ذلك مثلها مر في الخبر ولا تخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة
بما سبق والله المرشد

الباب السابع الفصل

والوصل الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف
بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام
انما تعرف بملكاتها واما في صدر الباب فقدم الفصل لانه
الاصل والوصل طار عليه وانما قال بعض الجمل دون ان يقول عطف
كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان
جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة
اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته
والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر
والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس
اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك
جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة
فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون
للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه اي حكم
الاعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتدأ او حالا او صفة او نحو ذلك عطف

عطفت الثانية عليها ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد
تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك
يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا وهي واقعة موقع المفرد فيكون
لها حكم المفرد واذا كان كذلك فيشترط كونه اى كون عطف الثانية على الاولى مقبولا
بالواو ونحوه ان يكون بينهما اى بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب
ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب او يعطى ويمنع لما بين الاعطاء والمنع
من التضاد بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطى وذلك لان هذا كالعطف
المفرد على المفرد ويشترط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون
بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط قوله ونحوه
الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء
وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى
معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه
جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطى او ثم يعطى اذا كان يصدر منه الاعطاء
بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا اى
عيب على ابى تمام قوله لا والذى هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة
بين كرم ابى الحسين وبين مرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف
غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة
باعتبار وقوعه موقع مفعولى العلم لان وجود الجامع شرط فيهما جميعا قوله لا نفى لما
ادعت الحبيبة عليه من انه راض بهواه يدل عليه البيت السابق وهو قوله زعمت
هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم فاعل زعمت ضمير الحبيبة
في هواك للنفس وجواب القسم البيت الذى بعده وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد
ولا غدت نفسى على الف سواك تحوم والا اى وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى
في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذى ليس

بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم
لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم يعني ان قوله انا معكم
جملة في محل النصب على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه
مشاركا لها في كونه مفعول قالوا وهذا باطل لانه ليس من مقول قول المنافقين وانما قال
على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وعلى الثاني
اى على تقدير ان لا يكون للاول محل من الاعراب ان قصد ربطها بها اى ربط
الثانية بالاول على معنى عاطف سوى الواو عطفت به اى عطفت الثانية
على الاول بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر نحو دخل زيد فخرج او ثم
خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة وذلك لان ما سوى الواو من
حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة وتفصيل ذلك ان
حتى ولا العاطفتين لا تقعان في عطف الجمل واو واما وام في عطف
الجمل مثلها في عطف المفردات وليست او في مثل قوله تعالى كلمح بالبصر او
اقرب وقوله مائة الف او يزيدون للعطف بل هو حرف استيناف
للمجرد الاضراب بمعنى بل وحكم لكن قد عرف فيما سبق وبل في الجمل مثلها في
المفردات الا انها قد تكون لا لتدارك الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام الى
آخر اهم من الاول بلا قصد الى اهدار الاول وجعله في حكم المسكوت كقوله تعالى
بل هم في شك منها بل هم منها عمون اما الفاء وثم فالفاء تفيد كون مضمون
الجملة الثانية عقيب الاول بلا فصل وقد تفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا
في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها
في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين
فان مدح الشيء او ذمه يصح بعد جرى ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل
المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال ونحو وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا
لان موضع التفصيل بعد الاجمال ولا بد في ان يكون فيها معنى السببية نحو يقوم

يقوم زيد فيغضب عمرو وثم ان كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثاني
في المرتب مما يحصل تمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله تعالى
الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار
يبتدئ عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار
جاز وثم للترتيب مع التراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما تجيء لاستبعاد مضمون
الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته له نحو ثم انشأناه خلقا آخر وكسونا العظام لحما نحو ثم الذين
كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض وكذا قوله تعالى ثم
كان من الذين امنوا بعد قوله تعالى فلا اقتحم العقبة الاية لبعد المنزلة بين الايمان وفك
الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه للبعد بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية
الى الله وهذا في التنزيل اكثر من ان يحصى وقد تجيء لمجرد الترتيب والتدريج في درج
الارتقاء من غير اعتبار تعقيب او تراخ كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد
قبل ذلك جده وكذا قوله تع وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين
اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت
الفائدة فيه وهي حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى
مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابا وعند انتفائه يثبت الاشكال
فان قلت الواو ايضا تفيد الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول نحو الا انك اذا
قلت يضر زيد ينفع من غير واو احتمل ان يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك
يضر وابطالا له كذا في دلائل الاعجاز قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم
والجمل المشتركة في مجرد الحصول غير متناهية فيتميز ما يحسن فيه العطف عما لا يحسن
هو الذي تشكل فيه العبارات والآراء وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى
عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل
واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الاية لم يعطف
الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم

اوله الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور

وهو الباب في خصوصية باب الفصل والوصل في صحة بعضهم البلاغة في معرفة الفصل والوصل كذا

المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص [redacted] فيلزم ان يكون
استهزاء الله بهم وهو ان خذلهم وخلاهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم
من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوتهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل
لا انقطاع له بحال فان قلت لا نم ان اذا في الاية ظرفية بل شرطية وبعد تسليم
ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص
بل هو لمجرد تصدر الشرط كالاستفهام ولو سلم فلا نم ان العطف على مقيد بشيء
يوجب تقييد المعطوف بذلك الشيء قلت اذا الشرطية هي بعينها الظرفية
استعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت قرأت القرآن يفيد
معنى لا اقرأ القرآن الا اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط
او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه
فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان
جئتني اعطك واكسك نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم والخطابيات
فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل
كل بالجزائية نحو ان تاتني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف
بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في
المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اي اذا رجع
استأذنت واذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله
يستهزئ على قالوا من هذا القبيل قلت لانه ح يصير المعنى واذا قالوا ذلك
استهزأ الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو على نفس
استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤون بدليل
انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والتسلم عن شرهم لم يكن عليهم مواخذة
كذا في دلائل الاعجاز والا عطف على قوله فان كان للاولى حكم اي وان لم يكن
للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على

على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما اى
بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اى بدون ان يكون فى الفصل ايهام خلاف
المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما اى احد الكمالين فكذلك يتعين
الفصل والا اى وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال
ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك ان الواو للجمع والجمع بين
شيئين يقتضى مناسبة بينهما وان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف
الشئ على نفسه والحاصل من احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب
ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال الانقطاع
بلا ايهام الثانى كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال
الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين
فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما فى الاول والثالث
فلعدم المناسبة واما فى الثانى والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط
بالعاطف فاخذ المصنف فى تحقيق المقامات الستة وقال اما كمال
الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اى بان يكون احدى الجملتين
خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم ارسوا
نزاولها فكل حتف امرئ يجرى بمقدار الرائد الذى يتقدم القوم لطلب الماء
والكلاء وارسوا اى اقيموا من ارسيت السفينة اى حبستها بالمرساة نزاولها
اى نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اى قال رائد القوم ومتقدمهم اقيموا نقاتل
فان موت كل نفس يجرى بمقدار الله وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام
يرديه وقيل الضمير للسفينة و قيل للخمر والوجه ما ذكرنا ولما كان
ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك لم يعطف عليه ولم يجعل
ايضا مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة والامر
فى الجزم بالعكس اعنى يصير الارساء علة للمزاولة كما فى اسلم تدخل الجنة

فان قلت هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل
من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله أرسوا في محل النصب على انه
مفعول قال كيف يصح قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل للاولى منهما
من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال او نحوهما اشار الى تحقيق هذه المعاني
من غير نظر الى كونها بين الجملتين اللتين يكون للاولى منهما محل من الاعراب او لا يكون فهذا
مثال لمجرد كمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام
الرائد والجملتان في كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف
لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان فيه مما له اعراب ولهذا جعل نحو قوله تعالى
انا معكم انما نحن مستهزءون مما له محل من الاعراب على ما مر او معنى اي لاختلافهما
خبرا وانشاء معنى بان يكون احدهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبرين
او انشائين لفظا نحو مات فلان رحمه الله اي ليرحمه الله فهو انشاء معنى فلا يصح
عطفه على مات فلان او لانه عطف على لاختلافهما والضمير للشأن لا جامع بينهما
كما سيأتي بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح
واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها واما النعت
فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان
بالعكس وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل لم تنزل الثانية من الاولى منزلة النعت
من المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى يكون لدفع توهم غلط او تجوز وهو قسمان
لانه اما ان تنزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوي من متبوعه في افادة
التقرير مع الاختلاف في المعنى او منزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى فالاول نحو
لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة
من الحروف المعجمة مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة
على ما هو الوجه الصحيح المختار وههنا وجوه اخر خارجة عن المقصود فانه لما بولغ
في وصفه اي وصف الكتاب والباء في قوله ببلوغه متعلق بوصفه اي في ان وصف

بلغ

بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بولغ يتعلق الباء في قوله بجعل المبتداء ذلك
وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند اليه بالاشارة يدل على كمال
العناية بتمييزه وانه ربما جعل بعده ذريعة الى التعظيم وبعد درجته وان تعريف
المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواجب او مبالغة نحو حاتم في
الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب في
مقابلته ناقص وانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل اي الكامل
في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز جواب لما اي يجوز بسبب
هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم ان مع قبل التامل انه اي قوله ذلك الكتاب
مما يرمى به جزافا من غير ان يكون صادرا عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبني
للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك
الكتاب اي ولما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزاف جعل قوله لا ريب
فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه اي وزان لا ريب فيه
وزان نفسه في جاءني زيد نفسه والثالث في نحو هدى للمتقين اي هو هدى للمتقين فان
معناه انه اي الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من الابهام
والتعظيم وكنه الشيء نهايته حتى كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا
لا اسم فاعل ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب
الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب الهداية
يقال ليكن عملك بحسب ذلك اي على قدره وعدده وتقديم الجار والمجرور للحصر
اي بحسبها الهداية تتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها فان قلت قد تتفاوت
الكتب بحسب جزالة النظم تمام شدن وبلاغته كالقرآن فانه فاق سائر الكتب باعجاز
نظمه قلت هذا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه فوازنه
اي وزان هدى للمتقين وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك
الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا

سقط فرق

والكانم الناقع ج ضعوم والغراب الاسود
وغراب البين وهو احمر المنقار
والرجلين وابن عبد الله بن سعد
الطائي
قاموس

ابدال الضالين الصابرين
ام المتعول

[illegible]

لكنهما مختلفان معنى فلهذا جعل بمنزلة التاكيد المعنوى هذا ولكن ذكر الشيخ في دلائل
الاعجاز ان قوله لا ريب فيه بيانٌ وتوكيدٌ وتحقيقٌ لقوله ذلك الكتاب وزيادةٌ
تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية
لتثبته او بدلا منها عطف على قوله موكدة للاولى القسم الثاني من كمال الاتصال
ان تكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اى الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير
الوافية بخلاف الثانية فانها وافية لا تشبه غير الوافية والمقام يقتضى
اعتناء بشانه اى شان المراد لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا
اعتبار
بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشانه لنكتة ككونه اى تلك النكتة مثل
كون المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فتنزل الجملة الثانية
من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه فلا يعطف عليها
لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز
عن التاكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف
التاكيد وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل لا سيما التى لا محل لها من الاعراب فالاول
وهو ان ينزل الثانية منزلة بدل البعض نحو أمدّكم بما تعلمون أمدّكم بانعامٍ
وبنين وجناتٍ وعيونٍ فان المراد التنبيه على نعم الله تع والمقام
يقتضى اعتناء بشانه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره والثاني
اعنى قوله امدكم بانعام الى اخره اوفى بتاديته اى تادية المراد لدلالته اى
دلالة الثاني عليها اى على نعم الله تع بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين
المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبنى زيد وجهه لدخول الثاني في الاول
لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها والثاني وهو
ان ينزل منزلة بدل الاشتمال نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر
والجهر مسلما اى ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين
في السر والجهر فان المراد به اى بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اى

اي اقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته اي تادية المراد لدلالته عليه
اي لدلالة لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التاكيد
الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل على طلب الكف عن الاقامة بالمطابقة صح
لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي عنه فمن لوازمه ومقتضاته فدلالته
عليه يكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندي
بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال
لا تقم عندي ولا يراد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتاكيد
بالنون دل على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة
لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على
تمام ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه قصدا وصريحا بخلاف ارحل فان دلالته
على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء من التاكيد بل انما يدل
على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن في السر والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد من امره
بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة سره العلن وزعم صاحب المفتاح
ان دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن فكانه اراد بالتضمن معناه اللغوي لان ارحل
معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد في ضمن ذلك نهيه عن الاقامة اظهارا للكراهة
وظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزءا من مفهوم ارحل حتى يكون دلالته
عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده
فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقم عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب
العرف كما مر وفيه تعسف ووزانه اي وزان لا تقيمن عندنا وزان حسنها
في اعجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون لا تقيمن تاكيدا
لقوله ارحل او بدل كل وغير داخل فيه اي عدم الاقامة غير داخل في مفهوم
الارتحال فلا يكون بدل بعض مع ما بينهما من الملابسة والملازمة فيكون بدل
اشتمال والكلام في ان الجملة الاولى اعني ارحل منصوبة المحل مفعول اقول كما مر

في ارسوا نزاولها وقوله في المثالين اعني الآية والبيت ان الثاني اوفى بتادية المراد
يدل على ان الجملة الاولى فيهما وافية بتمام المراد لكنها كغير الوافية اما في الآية فلما فيها
من الاجمال واما في البيت فلما في دلالتها على تمام المراد من القصور او بيانا لها عطف
على موكدة اي القسم الثالث من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بيانا للاولى فتنزل
منها منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا يعطف عليها لخفائها
اي المقتضي لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس
اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اي
وزان قوله تعالى قال يا آدم وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث
جعل قال يا آدم بيانا وتوضيحا لقوله وسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا
وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان للفعل
لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا
لوسوس فليتامل وقد يعطف الجملة التي تصلح بيانا للاولى عليها تنبيها على
استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون
ابناءكم وفي سورة ابراهيم ويذبحون بالواو فحيث طرح الواو جعله بيانا ليسومونكم
وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب
وزاد عليها زيادة ظاهرة كانه جنس آخر وقد يكون قطع الجملة عما
قبلها لكونها بيانا وتفسيرا للمفرد من مفرداته مفعول ثان لجعل كقوله تعالى عذاب يوم كبير
الى الله مرجعكم فانه بين عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر
على كل شيء فكان قادرا على اشد ما اراد من عذابكم ولما فرغ عن كمال
الانقطاع والاتصال اراد ان يشير الى شبههما فقال واما كونها اي الجملة الثانية
كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي عطف الثانية على الاولى
موهما بعطفها على غيرها مما يؤدي الى فساد المعنى وسمي هذا بكمال الانقطاع
انه يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد كما ان المختلفتين

انشاء وخبرا والمتفقتين اللتين لا جامع بينهما يشتمل على مانع لكن هذا دونه
لان المانع في هذا خارجي ربما يمكن رفعه بنصب قرينة ويسمى الفصل لذلك
قطعا مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم فان بين
الجملتين الخبريتين اعني قوله وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة لاتحادهما
في المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه في الاول محبوب وفي الثانية محب
لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغي وهو اقرب اليه
فيكون هذا ايضا من مظنونات سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستيناف كانه
قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية الضلال ومن هذا القبيل
قطع قوله تعالى الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم
قالوا انا معكم فان عطف عليها يوهم عطفه على جملة قالوا وجملة انا معكم
وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان قطعه ايضا للاحتياط كما في هذا البيت لا للوجوب
كما زعم السكاكي لانه لم يتبين امتناع عطفه على الجملة الشرطية لا يقال انه تركه
لظهور امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية وظهور انه لا جامع بينهما لانا نقول
الاول ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله تعالى
وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله تعالى فاذا جاء اجلهم
لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا الثاني لظهور المناسبة بين المسندين
اعني استهزاء الله بهم وتعاولهم هذه المقالات اوقات الخلوات بل لاتحادهما
في التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكونهما متقابلين يستلزم كل منهما بالآخر
بدليل انه علل قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا وجملة انا معكم بما مر لا بعدم
الجامع بينهما فليفهم واما كونها اي الثانية كالمتصلة بها اي بالاولى فلكونها اي الثانية
جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلته اي منزلة السؤال لكونها مشتملة
عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال
لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي النوع الثاني من الحالة المقتضية للقطع ان يكون